



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2021

تحت إشراف الأستاذة:
د. بختاوي فاطيمة الزهراء

من إعداد الطالب:
بغداد حاج

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. هاشمي طيب
مشرفا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر "أ"	د. بختاوي فاطيمة الزهراء
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر "أ"	د. نزعي عز الدين

السنة الجامعية: 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2021

تحت إشراف الأستاذة:
د. بختاوي فاطيمة الزهراء

من إعداد الطالب:
بغداد حاج

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. هاشمي طيب
مشرفا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر "أ"	د. بختاوي فاطيمة الزهراء
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر "أ"	د. نزعي عز الدين

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

- إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

- إلى كل الأهل والأحباب.

- إلى كل أساتذتي.

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من العلي القدير أن

يجد القبول والنجاح.

شكر و تقدير

بعد الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "بختاوي فاطيمة الزهراء" على ما قدمته من توجيهات قيمة وملاحظات نيرة طوال فترة انجاز هذا العمل .

كما أوجه شكري وامتناني لكل من كانت له يد المساعدة في إتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	إهداء شكر وتقدير فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال قائمة الملاحق
أ-ج	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية
3	المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية وتطورها في الفكر الاقتصادي
3	الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية
5	الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي
6	المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة وتنفيذها
6	الفرع الأول: تقسيمات النفقات
8	الفرع الثاني: تنفيذ النفقات العامة
9	المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العمومية و ترشيدها
9	الفرع الأول: ظاهرة تزايد النفقات العمومية
11	الفرع الثاني: ترشيد النفقات العامة
12	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي
12	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

فهرس المحتويات

12	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
15	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
18	المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي
26	المبحث الثالث: ماهية التضخم
26	المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه
26	الفرع الأول: تعريف التضخم
30	المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)
32	المبحث الرابع: ماهية البطالة
32	المطلب الأول: تعريف البطالة وأسبابها
32	الفرع الأول: تعريف البطالة
33	الفرع الثاني: أسباب البطالة
34	المطلب الثاني: أنواع البطالة
37	المطلب الثالث: آلية تأثير النفقات العامة على مستوى البطالة وتطورها في الجزائر
37	الفرع الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة
40	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
40	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
42	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
44	المطلب الثالث: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
46	خاتمة
48	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

فهرس المحتويات

49	المبحث الأول: النموذج والمعطيات
49	المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة
49	المطلب الثاني: معطيات الدراسة
50	المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات
50	المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات
58	المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها
59	المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية
61	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته
62	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test
63	المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل
63	الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل
64	الفرع الثاني: تقدير العلاقة في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ VECM)
65	المطلب الخامس: اختبار جودة النموذج
69	خاتمة
71	الخاتمة
78	قائمة المراجع
88	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة حجم النفقات المالية في بعض الدول مقارنة بالجزائر الوحدة: % من PIB	11
2-1	ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	17
1-2	المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة	57
2-2	نتائج اختبار ADF للاستقرارية	60
3-2	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL	61
4-2	اختبار الحدود واختبار التكامل المشترك باستخدام Bounds test	62
5-2	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	63
6-2	تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)	64
7-2	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	65
8-2	اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) الأخطاء	66

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	أثر الإنفاق العام على البطالة	1-1
50	التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي	1-2
52	التمثيل البياني لسلسلة النفقات العمومية	2-2
54	التمثيل البياني لسلسلة معدلات البطالة	3-2
56	التمثيل البياني لسلسلة معدلات التضخم	4-2
66	الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي	5-2
67	المدرج التكراري للبواقي	6-2
68	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي	7-2

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
88	قاعدة البيانات	1

المقدمة العامة

إن الأهداف الاقتصادية الكلية تحمل تحت طياتها تخفيض في مستويات البطالة، واستقرار في المستويات العامة لأسعارها، مع إحداث تحقيق نمو اقتصادي الذي يعتبر الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها، لكن هذا الهدف لا بد وأن يراعي منطق الاستدامة المطلوب للحيلولة دون وقوع أزمات اقتصادية، فالاستقرار الظرفي الناتج عن تحسن في بعض المتغيرات الخارجة عن نطاق التحكم المحلي لا يمكن اعتماده كأساس لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في إحداث التوازن المطلوب داخل المنظومة، بل إن استدامة المحددات الناظمة لسيرورة المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي الكلي هو الأساس لإبراز نجاح أو فشل تلك السياسات في تحقيق الأهداف المطلوبة.

يعتبر كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى البطالة والتضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، كما تعتبر من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للاقتصاد، خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلل ما، لذا كان تحديد العالقة مابين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد العام، فظهرت عدة دراسات في هذا المجال منها الدراسة التي سمحت بتوضيح الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه السلطات العمومية من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي، والأدوات الحكومية التي تسمح بتحديد أثرها على النمو مثل: الإنفاق العام، البطالة، التضخم،... الخ.

إذ يرتبط نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية على مدى زيادة حجم الإنفاق الحكومي من ناحية ومدى ما تتميز به من إيجابية وإنتاجية وكفاءة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، وباعتبار الجزائر من الدول التي تتدخل في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلال في المتغيرات الاقتصادية الكلية وإعادة الاستقرار والتوازن للاقتصاد خاصة بعد الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها نتيجة لانهايار أسعار البترول وضعف قدرتها المالية واقتصادها الريعي الهش، مما دفعها اتخاذ جملة من الإجراءات وتطبيق برامج إصلاحية مثل الإنفاق الحكومي النقطة الجوهرية فيها باتجاهيه سواء الانكماشى أو التوسعي فاعتمدت الدولة سياسة الإنفاق الحكومي الانكماشى في فترة التسعينات والتي أوصى عليها صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة بعد الارتفاع الرهيب لمعدل التضخم، وانتهجت سياسة الإنفاق الحكومي التوسعي والتي ضخت مبالغ مالية ضخمة لها خاصة مع انتعاش قطاع المحروقات وتحسن الوضع المالي للبلد، من خلال تنفيذ برامج إنمائية دور كبير في خلق مناصب العمل، من شأنها أن تمتص جزء كبيرا من البطالة وبلوغ أقصى نفع جماعي ممكن،

بالإضافة إلى تحسين القدرة الشرائية للفرد في إطار التقليل من التضخم وهذا كله لتحقيق النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير كل من النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021؟

وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما تعريف كل من النفقات العمومية، النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة؟
 - كيف تؤثر المتغيرات (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) على النفقات العمومية في الجزائر؟
 - ما نوع العلاقات التي تربط المتغيرات (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) بالنفقات العمومية؟
- الفرضيات: للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة فرضية رئيسية وأخرى فرعية كالتالي:
- الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر معنوي للنمو الاقتصادي، التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية في الجزائر؛
- يوجد علاقة عكسية بين التضخم والنفقات العمومية في الجزائر،
- يوجد علاقة عكسية بين البطالة والنفقات العمومية في الجزائر.

أهمية الدراسة: للدراسة أهمية بالغة تأتي من أهمية الموضوع المعالج بحيث سنتطرق إلى دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والتي تم حصرها في كل من النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021، وذلك من خلال التطرق إلى جانب نظري للدراسة يتطرق لكل المفاهيم والتعاريف الإجرائية لمصطلحات الدراسة، بينما الجانب التطبيقي الذي يعالج الموضوع من خلال دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL، بالاعتماد على برنامج EViews.10

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم مفاهيم وتعريفات لمصطلحات الدراسة: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والنفقات العمومية مع الإحاطة بكل جوانبها والعلاقة النظرية بين هذه المتغيرات.
- تقدير نموذج لقياس أثر النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021
- تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين التغيرات: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة والنفقات العمومية في الجزائر.
- تحديد اتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع دراستنا بناء على الأسباب التالية:

- الرغبة في معالجة موضوع مهم في السياسة الاقتصادية الوطنية، وذلك من خلال محاولة ربط متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة و النفقات العمومية) في موضوع واحد.
- أهمية موضوع الدراسة، فالنفقات تعتبر أحد الوسائل المهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- تخصص الدراسة، بحكم تخصص الماستر (اقتصاد كمي) وهو ملائم.
- الرغبة الشخصية في معالجة المواضيع القياسية.

هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين وفقا لطريقة IMRAD في تنظيم المذكرات كالتالي:

الفصل الأول: والذي كان تحت عنوان: الدراسات الأدبية والدراسة التطبيقية، بحيث تم التطرق فيه إلى مفاهيم وتعريفات وعلاقات تخص مصطلحات البحث (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة و النفقات العمومية)، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراستنا.

الفصل الثاني: والذي كان تحت عنوان: الدراسة القياسية، والذي حاولنا من خلاله دراسة أثر النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL، بالاعتماد على برنامج EVIEWS.10.

الفصل الأول

تمهيد:

الإنفاق العام في معظم الدول يشكل في معظم الدول حوالي الثلث من إجمالي الإنفاق الكلي لاقتصادياتها، بحيث أنه يعبر عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي، وعلى هذا الأساس يرى كينز أن الدولة بهذا الشكل تعتبر المصدر الأخير للطلب ولذلك يطالب بضرورة رفع الإنفاق الحكومي في شكل استثمارات قصد تنشيط الاقتصاد في المدى القصير.

وعليه فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشراتته من رفع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم أخذ لدى الكثير من الباحثين والسياسيين أهمية كبيرة بعد أن أدركت حكومات هذه البلدان، وخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات، وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها و الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والتمتأي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، أو السياحة أو حتى الزراعة مما جعلها تنصف بأحادية الاقتصاد، ولذلك اعتمدت الجزائر جملة من التدابير والإجراءات للتأثير في الإيرادات والنفقات العمومية بتغيير حجمهما أو تركيبتهما، سعياً لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية من جهة، والظرفية الاقتصادية من جهة أخرى كتحفيز النمو و التشغيل الكامل للعمالة والتحكم في معدلات التضخم.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى كل من النفقات العمومية، التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي من حيث التعريف والمفاهيم المتعلقة بهم، كما سنتطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية

أصبحت النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي وسيلة هامة للتأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبذلك فهي مؤشر رئيسي يستدل بواسطته على طبيعة السياسة الاقتصادية، كما أن الدور والأهمية التي تميز النفقات العامة والآثار التي تخلفها جعل العديد من الاقتصاديين المتتبعين والمهتمين بهذا المجال يلاحظوا ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة حجما ونوعا، وذلك بالنسبة لأغلب الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية وتطورها في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية

بتطور دور الدولة في المجتمع اختلف مفهوم النفقة العامة بانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ففي ظل الدولة الحارسة كان دورها ينحصر في توفير الأمن والدفاع والعدالة، فكانت النفقات العامة تتميز بالحياد، وكانت موجهة لنشاطات محدودة، ولكن بعد أزمة 1929 دعا الاقتصادي كينز إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل إرجاع التوازن للاقتصاد بواسطة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام ، وأدى ذلك إلى زيادة التدخل في النشاط الاقتصادي بشكل أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددتها وتغير طبيعتها دورها ومفهومها.

قبل التطرق للتعريف الاصطلاحي للنفقة العامة لابد من تعريفها لغويا بحيث تعرف النفقة لغويا

كالتالي:

النفقة لغة: مشتقة من كلمة "نفق"، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه: نفقت الدابة، أي: ماتت، ونفق البيع، أي: راجع، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويقال أنفق الرجل، أي: ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة. (عامر ب.، 2010، صفحة 25)

أما اصطلاحا، فقد وردت العديد من التعريف للنفقة العمومية والتي سنحاول إدراج أهمها كالتالي:

النفقة العامة هي أداة من أدوات تحقيق السياسة المالية والاقتصادية للدولة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، كما تساهم في تحقيق النهوض بالاقتصاديات الوطنية، دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (طالب أ.، 2015، صفحة 2)

النفقة مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع الحاجات العامة. (عامر ب.، 2010، صفحة 25)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

كما تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ معين من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد هيئاتها ومصالحها العامة قصد إشباع إحدى الحاجات العامة. (عزري و خوني، قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2018، صفحة 185)

تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام أو الحكومي وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنًا لما تحتاجه من منتجات و سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، و ثمنًا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها. (مقراني م.، المجلد 20، العدد 01، 2020، صفحة 63)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النفقات العامة: بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة. (محزري، ط 2، 2005، صفحة 65)

العناصر الأساسية للنفقة العامة (أركانها):

يمكن من التعاريف السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أساسية للنفقة العامة وهي:

- **النفقة عبارة عن مبلغ نقدي:** تتمثل في ميزانية التجهيز والتسيير من خلال قيام الدولة بتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة مقابل تسديد مبالغ نقدية للأشخاص المعنيين (شخص معنوي أو عادي).
- **النفقة العامة مصدرها شخص معنوي:** التعويض المقدم عن تلبية احتياجات الدولة مصدره شخص معنوي (حكومة، ولاية، سلطات محلية... إلخ).
- **هدفها إشباع الحاجة العامة:** من خلال إنشاء المرافق العامة (مستشفيات، التعليم... إلخ)، وإشباع الحاجات الاجتماعية وكذا تستخدم لسداد الدين العام. (يعلي، 2003، صفحة 23)

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظريته لدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن تطور النفقات العامة تركز في نظرتين رئيسيتين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها، فبالنسبة للفكر الكلاسيكي بقيادة "آدم سميث" فإن آلية السوق تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما سمي بـ"اليد الخفية" دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، إذ ينطلق من مبدأ "الايدولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي. (حمدي، 2007، صفحة 202)، والذي يشير إلى سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الخاصة انطلاقًا من تمتعهم بالحرية الاقتصادية مع

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

اقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة لأنشطتهم، وذلك بتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة مع القيام ببعض المشاريع المساعدة، ومن ثم فإنه حسب "آدم سميث" فإن النفقات العامة للدولة تتركز في نفقات الأمن، ونفقات العدالة، ونفقات بعض المشاريع العامة المساعدة لتطوير نشاط القطاع الخاص كتهيئة الموانئ والطرق ومؤسسات تعليم وتدريب الشباب.

ونتيجة لأزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها وثبوت عدم صحة فرضية صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها "سميث"، ظهر الفكر المالي الكينزي الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسيير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (زهير و خطيب، 1997، صفحة 41)

ونتيجة لذلك فقد شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الكساد الكبير تطورا كبيرا في حجم الإنتاج، ومستوى الدخل ومعدلات البطالة، باعتبارها تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر الطلب الكلي الذي يعتبر المحدد الرئيسي للعرض في النشاط الاقتصادي، انطلاقا من قانون الطلب يخلق العرض، الذي جاء به كينز نافيا بذلك قانون "ساي" للمنافذ الذي ارتكز عليه الفكر الكلاسيكي في توضيح آلية سير النشاط الاقتصادي. (كرمية، العدد 22، 2017، صفحة 194)

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة وتنفيذها

الفرع الأول: تقسيمات النفقات.

لم تجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في ظل النظرية التقليدية، وذلك بسبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة ولمحدودية دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات العامة، وظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم. وفيما يخص تقسيمات النفقة العامة فقد وردت عدة تقسيمات والتي سنذكرها، كما سنتطرق لتقسيم النفقة العامة في الجائر كما يلي:

1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

أولاً- النفقات الحقيقية

هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية.

ثانياً- النفقات التحويلية

هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى. وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي:

1- النفقات التحويلية الاجتماعية: هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته، مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

2- النفقات التحويلية الاقتصادية: وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة. مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.

3- النفقات التحويلية المالية: هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية، إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحا ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات، وهما النفقات العادية (الجارية)، وهي تلك اللازمة لتسيير المصالح العامة وإشباع حاجياتها، وتشمل هذه النفقات على نفقات التسيير ونفقت التحويلات الاجتماعية، وهذه النفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة، والنوع الثاني هو النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية، كنفقات البناء والأشغال العمومية، الطرق...إلخ وبذلك فهذه النفقات غير العادية، وهي تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة.

(العبيدي، 2011، صفحة 64)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

4- نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة:

4-1 النفقات العامة المنتجة: هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل الإنفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

4-2 النفقات العامة غير المنتجة: هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى. (ذهب، 2015-2014، صفحة 5)

II. تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تقسم النفقات في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار.

أ. نفقات التسيير: تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب ومصاريف الصيانة، كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة، وتشمل نفقات التسيير على أربعة أبواب، يتعلق الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع، يضم الباب أقسام ويشمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الإعتمادات المالية، أما أبواب نفقات التسيير هي:

- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يضم هذا الباب خمسة أجزاء:

▪ دين قابل للاستهلاك (دين الدولة).

▪ الدين الداخلي ديون عامة (فوائد سندات الخزينة).

▪ الدين الخارجي.

▪ ضمانات من أجل التقسيمات والقروض المبرمة من طرف المؤسسات والجماعات العمومية.

▪ نفقات محسومة من الإيرادات كتعويض على منتجات مختلفة.

- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس

الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني والوزارات.

- الباب الثالث: نفقات خاصة بوسائل المصالح: تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح

وتشمل الموظفين (الأجور، المنح، المعاشات والنفقات الاجتماعية)، معدات تسيير المصالح، إعانات

التسيير ونفقات مختلفة.

- الباب الرابع: التدخلات العمومية: هي نفقات تحويلية تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة وتشمل

التدخلات العمومية والإدارية (إعانات الجماعات المحلية)، النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

(الدولية)، النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)، النشاط الاجتماعي (التضامن)، إسهامات (الدولة في صناديق المعاشات)

ب- **نفقات التجهيز والاستثمار:** وهي تلك النفقات التي تسجل في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع حيث تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الكبرى الاقتصادية والإدارية والجماعية، تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس أموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، توزع حسب الإنمائي السنوي وتصنف إلى ثلاث أبواب:

■ الاستثمار المنفذ من قبل الدولة

■ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

■ النفقات الأخرى لرأس المال. (ركازي، 2014، صفحة 14)

الفرع الثاني: تنفيذ النفقات العامة

يتم تنفيذ النفقات العامة على مرحلتين متتاليتين هما:

1- **المرحلة الإدارية:** ينفذ هذه المرحلة الأمر بالصرف وتتم في ثلاث خطوات هي: الالتزام، والتصفية والأمر بالصرف.

- الالتزام بالنفقة: يقصد به الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.

- تصفية النفقة: وتسمح التصفية بالتحقق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.

- الأمر بصرف أو تحرير الحوالات: الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية.

2- **المرحلة المحاسبية:** ويتم ذلك من خلال دفع النفقة، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تسديد الدين العمومي، ويتولى عملية الدفع المحاسب العمومي يختلف عن الأمر به. (بودحوش و مصطفى،

العدد 07، 2019، صفحة 197)

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العمومية و ترشيدها

الفرع الأول: ظاهرة تزايد النفقات العمومية

أصبح تزايد النفقات العامة ظاهرة مألوفة لدى الدول خاصة في ماليتها الحديثة، كما أصبحت تزداد بخطى أسرع من زيادة الدخل القومي، ويمكن أن نميز بين الزيادة الحقيقية: التي تؤدي على زيادة المنفعة الحقيقية الناتجة عن النفقة من خلال توسع حجم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع والزيادة الظاهرية والتي تعني الزيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة رقمية في حجم

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

السلع والخدمات التي يتحصل عليها المجتمع من خلال الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة. (مجلخ و وليد، دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، العدد 04، 2017)

حيث يعد الاقتصادي فانجر أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة وهو صاحب قانون "التزايد اللانهائي في نشاط الدولة" وينص هذا القانون أن نصيب الإنفاق العام في الناتج القومي الإجمالي يتزايد مع مرور الزمن، فنظريته تتلخص في وجود علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة. (آزياة، العدد 15، 2014، صفحة 9)

و يتزايد حجم النفقات العمومية بتزايد نشاط الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ تعود أسباب تزايد النفقات المالية إلى :

. الأسباب الظاهرية: تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة وهي كالتالي:

تدهور قيمة النقود: يؤدي تدهور قيمة النقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، وهو ما يؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة زيادة لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية أو زيادة في الأعباء العامة.

-**اختلاف طرق المحاسبة المالية:** كان من المتبع في الماضي ان تخصص بعض الإيرادات التي تحصلها بعض الإدارات لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من قيمتها، ومع إتباع عمومية الموازنة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع رقم النفقات العامة.

- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة، لأن على الدولة أن تلبى احتياجات مواطنيها الجدد دون أن يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة: أو يتحسن مستوى معيشتهم. (براق و بركان، المجلد 7، العدد 08، 2017، صفحة 113)

الأسباب الحقيقية: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة. ويترتب هذا التزايد عن أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة ومن بينها:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الأسباب الاقتصادية: من الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق العمومي زيادة حقيقية ارتفاع الدخل الوطني وحركة الدورة الاقتصادية وازدياد المنافسة الدولية، حيث يساهم زيادة الدخل الوطني لدولة معينة على زيادة نفقاتها العمومية بهدف تحسين مستوى رفاهية المجتمع، وكذا التوسع في إقامة المشاريع وزيادة المرافق الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أغراض تنموية. (طاقمة و العزاوي، 2007، الصفحات 45-46)

الأسباب الاجتماعية: ساهم تطور الوعي الاجتماعي في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات الضعيفة، إضافة إلى أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزيد من تنوع الحاجات مما يستدعي المزيد من النفقات العامة. (قدي، 2003، صفحة 183)

الأسباب السياسية: من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية، فضلا عن تعدد الأحزاب السياسية وتوسع نطاق التمثيل الدبلوماسي وما يترتب عليه من زيادة في النفقات العامة. (بوطيب و غزالي، المجلد 12، العدد 02 (2019)، صفحة 65)

والجدول الموالي يوضح مقارنة في تطور النفقات العامة في كل من الجزائر، تونس، المغرب وتركيا.

الجدول (1-1): مقارنة حجم النفقات المالية في بعض الدول مقارنة بالجزائر الوحدة: % من PIB

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
112.3	114.26	113.36	101.7	97.19	91.62	الجزائر
غير متاح	110.84	110.86	110.98	109.51	109.43	تونس
غير متاح	110.24	107.59	112.50	114.46	115.26	المغرب
غير متاح	102.88	102.6	103.88	105.8	104.9	تركيا

المصدر: (هزوشي ، 2011، صفحة 26)

يتبين من الجدول تزايد نسبة النفقات العمومية في الجزائر بعدما سجلت نسبة اقل من 92 % سنة 2012 لتصل إلى أكثر من 114 % 2016، كما هو الحال في المغرب، غير أن تركيا أظهرت مدى تحكمها في تسيير النفقات العمومية لتثبت عند معدل متوسط يقارب 102 %، وهذا يرجع إلى مختلف الآليات والاستراتيجيات المنتهجة في إطار التسيير والتوجيه الفعال للمخصصات المالية وصرفها للقطاعات المنتجة. (هزوشي ، 2011، صفحة 26)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الفرع الثاني: ترشيد النفقات العامة

ترشيد الإنفاق العام يعني العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مظاهر التبذير والإسراف إلى أقصى حد ممكن. (لمين، 2016-2015، صفحة 9)

وبالتالي فالترشيد يهدف إلى الحصول على أعلى إنتاجية وبأقل إنفاق. (دنان، 2016-2015، صفحة 134)

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي عبارة عن مؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائم، بحيث أنه من خلال تحسن معدلات النمو فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين المعيشة، توفى مناصب عمل، وتنشيط الأداء الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

في هذا الجانب حاولنا الإحاطة بالتعاريف المهمة للنمو الاقتصادي كالتالي :

النمو ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للنتاج الوطني الصافي أو الناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاهية (هوشيار ، 2005، صفحة 347)

النمو الاقتصادي: هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أي يقيس معدل النمو في الاقتصاد عبر الزمن، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، أي يشير إلى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما. (الوادي م.، ط2، 2013، صفحة 343)

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه: عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط. (Bousserelle, 2000, p. 30)

ويعرف سيمون كوزينتس النمو الاقتصادي على أنه: "الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج"، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، و

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

بالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج. (إسماعيل و مدياني، المجلد 12، العدد 05، 2020، صفحة 580) - عرفه Jacques Lecaillon " مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي على المدى الطويل، و بذلك فإن النمو يختلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي و الذي يعني الزيادة الظرفية في الإنتاج. (غيدته فله، د.غيدته فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018)

كما يمكن من خلال التعاريف السابقة حصر عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي:

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويقاس متوسط دخل الفرد من

$$\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}: \text{الدخل القومي عن طريق:}$$

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون أكبر من الزيادة في عدد

السكان، وهذا يتطلب أن يكون: $\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}}$ أكبر من الواحد. فإذا كانت النسبة السابقة

تساوي الواحد فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل القومي إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابتا بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة السابقة أقل من الواحد فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينخفض رغم زيادة الدخل القومي وذلك لأن معدل النمو للسكان يزيد عن معدل النمو للدخل القومي.

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقية لمقدرة

الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة. ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق $\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$ ،

ويعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتطلب أن يكون

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)}}: \text{أكبر من الواحد.}$$

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي " قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن القدرة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر، ويمكن قياس معدل

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة الآتية: معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي - معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).

العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدول على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط. لم يلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمواً عابراً لا يلبث أن يزول. ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. (سليمان، 2017)

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

- يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

أ- النمو التلقائي (الطبيعي):

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط و سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، و قد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي. و الذي كان نتيجة الأسباب التالية:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.

- سيادة الإنتاج السلعي، أي بهدف المبادلة و الحصول على النقود.

- حدوث تراكم لرأس المال.

- تكوين السوق.

ب- النمو العابر:

- هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية و الثبات و إنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو هو الأكثر بروزاً في الدول النامية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار السوق الدولي. و ما ينجم عنها ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد و

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

التي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانقضاء مسبباتها و لا تكون لها آثار و لا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ج-النمو المخطط:

- يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد و تجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية و أصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية.

-يقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع و متطلباته كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة و بفاعلية التنفيذ و المتابعة لما هو مسطر و مخطط.(أمين ، ط2،02،1978)

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

حاولت النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تقديم الشروط الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق أهداف النمو. **النظرية الكلاسيكية:** نادى **A. Smith** في عام 1776 بتقسيم العمل أو التخصيص الإنتاجي وكيفية ربطه بعملية تكوين الثروة، ومن ثم بالميزة المطلقة في الأسواق التجارية في إطار يسوده التفاوض، ويرى أن المدخرات (الأرباح) هي المصدر الأساسي في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي ويعتبره مفتاح للتقدم كما نادى بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، أما **دافيد ريكاردو** فقد اهتم بالريع، واعتبر الزراعة (الكفاءة الإنتاجية للأرض) هي المصدر الرئيسي للدخل القومي والنمو الاقتصادي التي تساهم في تقديم الغذاء للسكان اعتمادا على قانون العوائد المتناقصة، كما أهمل دور التقدم التكنولوجي.(هوشيار ، 2005، الصفحات 371-372)

النظرية الكلاسيكية المحدثه: يمكن سرد العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي وفقا للنظرية فيما يلي: النمو في قوة العمل: يعتمد الإنتاج بشكل كبير على كميات عنصر العمل، والزيادة في قوة العمل تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

-النمو في رأس المال: بالنسبة لرأس المال البشري يمكن تحسنه من خلال الاستثمار في مختلف البرامج كالصحة والتعليم... إلخ، كلها تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري وتزيد من إنتاجيته مما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو السكاني في الإنتاج. ويسري قانون تناقص الغلة على عنصر رأس المال أيضا لأن النمو في رأس المال يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج.(رماش و فرحات ، المجلد 7، عددأفريل 2021،02، صفحة 247)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

النظرية الكينزية: اهتم كينز باقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة، حيث يرى أن الدخل

الكلي دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد التشغيل زاد حجم الدخل الكلي ومن أدواته.

- الطلب الفعال: تحدث البطالة بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يستلزم الزيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية بمعدل الاستثمار.

- سعر الفائدة: هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

- المضاعف الكينزي: يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة

الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

حلاوة، 2015، الصفحات 55-56)

نظرية دور الإطار المؤسسي في النمو: إن الإطار المؤسسي القانوني والاجتماعي والديني والسياسي

يشجع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة.

نظرية دور الحكومة في النمو الاقتصادي: تلعب الحكومة دورا هاما في النمو لاقتصادي من خلال

توفيرها للنظام الفعال من الأسواق الحرة وتوفير التنظيمات والقوانين البيئية الملائمة من اجل خلق روح

المنافسة في الأسواق، وإبرام عقود وقوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية ووجود نظام مالي ونقدي يضمن

وجود عملة وطنية قوية ومستقرة. (طالب م.، 2004، صفحة 187)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

وفيما يلي جدولاً يلخص أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

الجدول (01-02): ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

النظرية المفسرة للنمو	مصدر النمو	خصائص النمو
آدم سميث Adam Smith (1776)	تقسيم العمل	نمو غير محدود
روبرت مالثوس Robert Malthus (1798)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون تزايد السكان
دافيد ريكاردو David Ricardo (1817)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض
كارل ماركس Karl Marx (1867)	تراكم رأس المال	نمو محدود في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض
جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1911-1939)	سلسلة الابتكارات التكنولوجية	نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدورات طويلة الأجل
رودان - نيركس Rodan - Nurkse	إحداث توازن في نمو جميع القطاعات مع ضرورة الدفعة القوية	نمو محدود لمحدودية الموارد للنهوض بكل القطاعات اللازمة
ألبرت هيرشمان Albert - Hirshman	إحداث اختلال في نمو القطاعات	نمو غير مستقر، سبب إشكالية إيجاد الاختلال حجمه ومقداره

المصدر: (قمومية ، 2017 ، صفحة 129)

قياس النمو الاقتصادي: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي من معرفة التغيرات في الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة و سنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن: الدخل الفردي الحقيقي = $\frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$ وبالتالي فإن معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان.

وتجدر الإشارة أن هنالك فرقا بين النمو والتنمية: يمكن توضيحه في الاختلافات التالية:

- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من مجرد النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء فهو لا ينطوي على أي تغير هيكلي، في حين أن التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع. أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين أن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف إلى جانب الكم.
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة. في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة. (سليمان، 2017)

المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي:

لقد أسهم التحليل الكينزي بحظ أوفر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث نمو اقتصادي، وهو ما اصطلح عليه بالآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف "بدورة الدخل" ويطلق عليها كذلك "أثر المضاعف والمعجل".

أولاً - أثر المضاعف "effet de multiplicateur"

إن فكرة المضاعف الذي طوره كينز كانت ثمرة بحث الإنجليزي **Richard Khan** سنة 1931، والذي يعتبر أول من أدخل هذه الفكرة للنظرية الاقتصادية. (شحادة، خطيب، و شامية، ط4، 2012، صفحة 99)

ولقد وضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أحد عملية المضاعف. (Economics, Thomson Learning Edition,) (England, 2006, p 421.)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

فهو يعبر عن الزيادة في المداخل والإنتاج (Δy) الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG)، وبمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف فيها الاستثمار المبدئي بتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي. (عامر و.، 2010، صفحة 124)

وإذا كان تركيز (Richard Khan) على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام والتصدير، ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية: (واسمون، ط1، 1989، صفحة 163)

$$\Delta y = K \cdot \Delta I$$

حيث أن: Δy : يعبر عن التغير في الدخل، ΔI : يعبر عن التغير في الاستثمار، K : معامل المضاعف وبالتالي:

$$K = \Delta y / \Delta I$$

غير أن: $Y = C + I$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I$$

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C$$

$$K = \Delta Y / (\Delta Y - \Delta C)$$

حيث يمثل:

$$\Delta C / \Delta Y : \text{الميل الحدي للاستهلاك.}$$

$$1 - \Delta C / \Delta Y : \text{الميل الحدي للادخار.}$$

وأشارت دراسة كل من «giovozzietpaganon» (1995) و «Alesino et perotti» (1997) من خلال تحليلهم للسياسات المالية المنتهجة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCED"، أن مجهودات هذه البلدان في التقليل من النفقات المتزايدة كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، أكثر منه عندما يكون هناك ارتفاع في الموارد، كما أن دراسات المنظمة الأوروبية (2003)، قامت بتأكيد تلك الدراسات مستنتجة أن تحقيق الميزانية لا يكون إلا من خلال النفقات المنتجة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

وخلاصة القول إن فكرة المضاعف مفادها أنه: «عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي على خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة». (بن عزة ، 2014/2015، صفحة 136)

ثانيا - أثر المعجل "effet d'accélérateur"

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية ف الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزياتتين يعبر عنها بمبدأ "المعجل" (عدلي ناشد، 2000، صفحة 27)

فالمعجل بين اثر تغير الاستهلاك على الاستثمار، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي: $\Delta C/\Delta I$ ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات، للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح وبتزايد الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي، مما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

ومما تقدم نرى أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار، التي يحدثها الإنفاق العام الأول، وكذلك مصدر تمويل الإنفاق العام، والمتتبع لهذا الموضوع يتفق مع الرأي القائل أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك لتطور الجهاز الإنتاجي وسرعة تحفيزه.(شحادة، خطيب، و شامية، ط4، 2012، صفحة 103)

كما أن للإنفاق العام آثار على الإنتاج الوطني والنمو الاقتصادي، من هذه الآثار ما يتحقق في المدى القصير وأخرى تتحقق في المدى الطويل، حيث تحدث النفقات العامة في المدى القصير آثارا اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال التأثير على مستوى الطلب الفعال والحيولة دون انخفاضه مما يشجع المنتجين على زيادة حجم الإنتاج وارتفاع معدلات النمو، أم في المدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام تبعا لطبيعته، فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والعدالة إن لم تكن له علاقة مباشرة بالإنتاج إلا أنه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، كما يؤثر

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الإنفاق على التعليم، الصحة والتأمينات عل الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأشخاص ورغبتهم في العمل.

كذلك يلعب الإنفاق دورا فعالا في تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج، حيث تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكنية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني. (يعلى و أبو العلاء، 2003، صفحة 39)

كما أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، خاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري، ويجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين وهما:

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانيته.

- يجب استبعاد الآثار السببية للإنفاق العام كالضغوطات التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها وعوائدها. (الوادي و عزام،، 2007، صفحة 145)

النمو الاقتصادي والنفقات العامة (قانون فاجنر):

يزداد الإنفاق العام وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين لذلك، وهو ما يعرف بظاهرة نمو الإنفاق العام، وأول من لفت إلى هذه الظاهرة هو العالم الألماني أدولف فاجنر Adolph Wagner، فقد قام هذا الاقتصادي بتفسير ظاهرة التزايد في النفقات العامة في أواخر القرن التاسع عشر، وقد أطلق على هذا التفسير في الفكر الاقتصادي والمالي "قانون فاجنر"، حيث يُرجع أسباب تزايد النفقات العامة إلى عوامل اقتصادية بحتة، فمن وجهة نظره فقد صاحب النمو الاقتصادي زيادة درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وارتباطها ببعضها البعض، الأمر الذي يتطلب مزيدا من التدخل الحكومي لتنظيم هذه الأنشطة ومواجهة الطلب المتزايد على المنتجات العامة. (عثمان، 2008، صفحة 484)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

وخلاصة القول أن معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى اتساع النشاط الحكومي، ومن ثم زيادة نسبة الإنفاق العمومي بنسبة أكبر من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي: (كرمن و بقبق، المجلد 05، العدد 02، 2019، صفحة 168)

$$dG / Dy > 0 \text{ مع } G / N = F(Y / N)$$

حيث G: تمثل الإنفاق العمومي وY: تمثل الدخل القومي وN: تمثل عدد السكان وحسب فاجنر يزداد الإنفاق الحكومي كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من الزيادة الاقتصادية ومن معدل زيادة السكان، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثم نفقاتها تبعا لذلك. (سلامي، العدد 17، 2015، صفحة 52)

ولكن تفسير فاجنر واجه العديد من الانتقادات للأسباب التالية:

- اقتصر هذا التفسير على العوامل الاقتصادية البحتة وأهمل العوامل الأخرى مثل العوامل الاجتماعية والسياسية.

- افترض فاجنر في تفسيره أن الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر من الزيادة في الطلب على المنتجات العامة ولكن بعض الدراسات أثبتت أن هذه الزيادة النفقات يمكن أن تكون أقل من الزيادة في الطلب على المنتجات العامة وهذا من شأنه أن يقلل من حدة الزيادة في الإنفاق العام.

- لم يتضمن تفسير فاجنر العلاقة بين الإنفاق العام والدخل القومي التي يعكسها مضاعف الإنفاق الحكومي، فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار أكبر نظرا لأن قيمة المضاعف أكبر من الوحدة. (مقراني ح.، المجلد 20 / العدد 01 - ديسمبر 2020، صفحة 75)

وفيما يلي نظرة المدارس الفكرية الكلاسيكية للعلاقة بين النفقات العمومية و النمو:

الجدل القائم حول تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ليس بالحديث في الفكر الاقتصادي، بل كان في قلب تفكير الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "Adam Smith" الذي كان يرى تدخل الدولة عبر أي سياسة عمومية يعتبر كخلق لخلل في السوق، وأن وظيفة الدولة تقتصر فقط في الوظائف الأخرى كالجيش، العدالة، الدبلوماسية، وإنتاج الخدمات العمومية الضرورية للمجتمع والتي لا يمكن ذات مردودية مباشرة للخواص. (Dellemotte, 44,04,2009, p. 28)

في أواخر القرن التاسع عشر، أشار الاقتصادي الألماني Adolph Wagner 1917- 1835 عبر كتابه "Les fondements de l'économie politique" على وجود علاقة بين مستوى التنمية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

للبلد والحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث أوضح أنه كلما زاد تقدم وازدهار البلد كلما تطلب ذلك المزيد من تدخل الدولة في الاقتصاد عبر النفقات العمومية بزيادة الطلب على المرافق العمومية، بتجسيد ذلك عبر معدل الإنفاق العمومي نسبة إلى الدخل الذي يرتفع موازاة مع التنمية الاقتصادية، وقد فسّر هذه الظاهرة بظهور احتياجات جديدة تتماشى ومتطلبات التحضر تتمثل في الخدمات الصحية، التعليم، الثقافة... إلخ وقد أكد على خلق المنشآت القاعدية الضرورية لتنظيم وتنمية الاقتصاد والمجتمع، واعتبرهم عوامل مهمة للنمو (Lamartina & Zaghin, 12 (2), 2010, p. 151).

و من جهة أخرى وفي الجزء الأخير من كتابه أشار إلى ما سماه (قانون الاتساع المتزايد للنشاط العمومي والدولة) أو باللغة الفرنسية (loi de l'extention croissante de l'activité publique de l'etat) التي من خلالها اعتبر أن النفقات العمومية تزيد نسبيا وبسرعة على النفقات الخاصة نتيجة أثر الصناعة "l'industrialisation" مما سمح له باستنتاج أن النفقات العمومية تزيد نسبيا وبسرعة على النفقات العمومية التقليدية "Régaliennes" يجب أن تزيد بسبب التوترات الاجتماعية التي تكون قوية في مجتمع صناعي، بينما النفقات العمومية عي الثقافة والتعليم تزيد بسبب ظروف الحياة في البلد ودرجة تحضره، وأعتبر أنه يجب على الدولة أن تمتلك نشاط إنتاجي عن طريق المؤسسات العمومية. (André & Delorme, 1983, p. 4)

مما يمكننا من استخلاص أن اتجاه العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي بالنسبة لـ Adolph Wagner هي على عكس ما طرحه الكينزيون فيما بعد، أي أن النمو المتزايد للاقتصاد يستدعي زيادة في حجم النفقات العمومية.

الفكر الكينزي يتمحور حول تحفيز الناتج المحلي الإجمالي عبر تدخل الدولة بزيادة الطلب عبر نفقاتها العمومية أثناء الأزمات، فالتصور الكلاسيكي الضيق لتدخل الدولة في الاقتصاد، يتنافى مع تصور الفكر الكينزي ممثلا في John Maynard Keynes 1883-1946 الذي اعتبر بأن الدولة تلعب دور محوري في النمو الاقتصادي عبر النفقات العمومية خصوصا في فترات الأزمات، هذا الأخير أكد أنه على الدولة إذا تطلبت الظروف ذلك، أن تقوم بعكس ما يفعله الأعوان الاقتصاديون أثناء الأزمات، أي عندما يقل الدخل الوطني وتقل معها النفقات الخاصة، يجب على الدولة تشجيع الاقتصاد بضخ نفقات إضافية تدعم الطلب الحقيقي الذي بدوره يؤثر على مستوى الإنتاج والعمالة. أي ما يسمى بالمضاعف الكينزي. (André & Delorme, 1983, p. 6)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

إن تحليل الدور الإنتاجي للإنفاق العام خصوصا في المنشآت القاعدية قد عرف تطوير أولي في سنوات الأربعينات والخمسينات، عبر الجدل الذي كان قائم حول النمو المتوازن من طرف اقتصادي التتمية أمثال ((Rosentein -Rodan 1943)، (Nurkse 1952)، (Hirschman 1958)) هذا الأخير كان يرى أن دفعة قوية big push للدولة عبر الاستثمارات في المنشآت القاعدية لها أثر قوي محفز على النمو الاقتصادي بتأثيرها على تكلفة الإنتاج، إنتاجية مدخلات القطاع الخاص ومعدل مردودية رأس المال، خصوصا إذا كان مخزون المنشآت القاعدية نسبيا ضعيف. (عرفي و شنيبي، المجلد 8، العدد 3 (2020)، صفحة 97)

هذا الجدل اختفى في سنوات الستينات لينتقل إلى التفكير حول مسألة تحقق إنتاجية الاستثمارات العمومية على المدى القصير أو الطويل، وحول أيضا أثر المضاعف « Multiplicateur » على الدخل القومي أو أثر الطرد éviction للنفقات العمومية على الاستثمار الخاص. (Aschauer, 32(2),1989, p. 180)

لمدة أكثر من ثلاثين سنة، اعتبرت النفقات العمومية كعامل محفز للطلب وذات دور إنتاجي على المدى الطويل استنادا إلى النظرية الكينزية، هذه النظرة لدور النفقات العمومية بصفة عامة والاستثمارات العمومية بصفة خاصة، كعامل للنمو الاقتصادي قد تطورت بصورة ملحوظة منذ بوادر تسعينات القرن المنصرم لتعالج مسألة الدور الإنتاجي لرأس المال العام طرق، طرق سيارة، البناءات التحتية... عبر أبحاث اقتصادي النمو الاقتصادي أمثال D.Aschauer الذي كان السبب في الجدل حول إنتاجية الإنفاق العموم، و R.J Barro الذي طور نموذج النمو الداخلي بإدراج النفقات العمومية المنتجة وبتبينه أن النفقات العمومية المنتجة يمكن أن تلعب دور محرك لعجلة النمو الذاتي الديمومة (Auto-entretenue) (Barro, 1999, p. 110).

فاتحا بذلك الطريق لعدة مساهمات علمية نظرية، عكفت ولا زالت على تحديد أثر النفقات العمومية على الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، في إطار نظرية النمو الداخلي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

المبحث الثالث: ماهية التضخم

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه

الفرع الأول: تعريف التضخم:

تعريف التضخم: يمكن تعريف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والملاحظ خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية "، ويتضمن هذا التعريف مجموعة من الخصائص أهمها

أولاً: يمثل التضخم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ومتواصل، فحدوث ارتفاع في الأسعار كنتيجة لظروف عرضية أو مؤقتة أو خلال فترة زمنية قصيرة أو محددة لا يعتبر تضخماً بهذا المفهوم، أي حتى نقول أن هناك تضخماً في الاقتصاد لا بد أن يتميز ارتفاع المستوى العام للأسعار بالاستمرارية وقابل للملاحظة خلال فترة زمنية كافية.

ثانياً: أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار كبيراً نسبياً، فالزيادات الطفيفة أو الضئيلة في المستوى العام للأسعار والتي لا تتجاوز المعدلات الطبيعية لها لا يمكن اعتبارها تضخماً، كما تشير الأدبيات الاقتصادية على أن الاقتصاد يدخل في حالة الضغوط التضخمية إذا تجاوزت معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار نسبة 5%.

ثالثاً: حتى يكون هناك تضخم لا بد أن تشهد معظم السلع والخدمات في الاقتصاد ارتفاعاً محسوساً في أسعارها، أي أن الارتفاع في أسعار إحدى السلع أو البعض منها نتيجة لظروف معينة تمس فقط هذه السلع أو قطاع إنتاجها لا يعتبر تضخماً إذ يزول هذا الارتفاع بزوال أسباب حدوثه، كما قد يقابل ارتفاع أسعار هذه السلع انخفاضاً في بقية أسعار السلع والخدمات الأخرى بما لا يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن التضخم يقاس على أساس المستوى العام للأسعار وليس سعر كل سلعة على حدى. (عبد الحميد، 2007، الصفحات 319-320)

الفرع الثاني: أنواع التضخم:

من المعلوم أن التضخم عدة أنواع تختلف في أثرها من نوع إلى آخر على حسب المتغيرات الاقتصادية المسببة فيه، إلا أنها تشترك في جوهرها كون أن التضخم يعني في الأخير انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن بين هذه الأنواع نجد العديد من التقسيمات تندرج ضمنها عدة أشكال من التضخم لعل أبرزها ما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

1- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار:

يتم التمييز بين عدة أنواع من التضخم حسب درجة تحكم ورقابة السلطات النقدية في الدولة على المستوى العام للأسعار، ففي بعض الحالات يلاحظ ظهور ملامح للضغوط التضخمية على الاقتصاد إلا أنها لا تنعكس على المستوى العام للأسعار كنتيجة للرقابة الشديدة التي تنتهجها الحكومة على أسعار السلع والخدمات، ويمكن التمييز بين نوعين من الاتجاهات التضخمية بهذا المفهوم:

1-1 التضخم الصريح (المكشوف) الظاهر:

يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر والكبير في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد دون تدخل السلطات الحكومية للحد منها بانتهاج الأدوات والسياسات الكفيلة لكبح الضغوط التضخمية، فيؤدي ذلك إلى انتشار هذه الظاهرة عبر مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد بارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينتج عنه تدهور في قيمة النقود وانخفاض القيمة لها. (بلعزوز، 2004، صفحة 147)

2-1 التضخم المقيد (المكبوت):

ويطلق عليه أيضا التضخم المستتر أين يتميز هذا النوع من التضخم بتدخل السلطات الحكومية بمنع المستوى العام للأسعار بالارتفاع بمعدلات كبيرة من خلال وضع ضوابط وقيود مباشرة عليه كنظام الحصص ونظام البطاقات والتقنين، وبذلك تسعى الدولة من خلال هذه الإجراءات بتحديد حد أعلى للأسعار لا يمكن أن تتجاوزه، وغالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه أين تقوم بعملية الإنفاق بدون غطاء، وبالتالي فإن الأسعار لا تعبر عن مستواها الحقيقي فبالرغم من هذه الإجراءات المشددة على الأسعار إلا أن هذا النوع من التضخم يؤدي في نهاية المطاف إلى حالتين، أولهما أن يتوسع الطلب على السلع والخدمات إلى التوجه نحو الاستيراد لتغطية فائض الطلب الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف كبير من العملة الصعبة ويحدث خلل على مستوى ميزان المدفوعات، أما الحالة الثانية أنه في حالة عدم التوجه نحو الاستيراد فإن فائض الطلب لا يجد منفذا له إلا من خلال السوق الموازية الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع حتمي في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن هذا النوع من التضخم لا يمكن استمراره عبر الزمن لأن الأسعار سترتفع إلى مستواها الحقيقي استجابة لفائض الطلب الذي لا يقابله مرونة في جهاز الإنتاج لتغطيته. (عبد الله، 2002، 1999، صفحة 188)

1-2 التضخم المرتبط بسرعة ارتفاع الأسعار:

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى:

1-2-1 التضخم الزاحف:

التضخم الزاحف أو ما يطلق عليه بالتضخم الدائم هو عبارة عن الارتفاع الطفيف في المستوى العام للأسعار بشكل بطيء ومتواصل وهو من أخف أنواع التضخم من حيث آثارها على الاقتصاد، بحيث يمكن أن تتراوح هذه الزيادة الطفيفة في الأسعار من 1% إلى 3% سنويا، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم لديه تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ولا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني بحيث يكون هناك ارتفاع بسيط في أسعار السلع المنتجة قبل أن تحدث زيادة في أسعار المواد الوسيطة التي تدخل في عملية الإنتاج مما يزيد هامش الربح لدى المستثمرين والمنتجين ويكون محفزا لزيادة إنتاجهم من هذه السلع، في حين يرى البعض الآخر أن خطورة هذا النوع من التضخم تكمن في استمراره على المستوى الطويل وقبوله من طرف الأعوان الاقتصاديين مما يساهم في خروجه عن نطاق التحكم فيه ويخرجه كونه تضخما زاحفا. (المصلح، الطبعة الأولى، 2009، صفحة 84)

1-2-2 التضخم العنيف:

كما تطرقنا سابقا في تعريف التضخم الزاحف أن استمراره على المدى الطويل يخرجه من كونه تضخما زاحفا ليتولد عنه التضخم العنيف أين يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر، بحيث يشير بعض الاقتصاديين أنه إذا تجاوزت معدلات التضخم لمستوى 5% خلال أربع سنوات متتالية فإن الاقتصاد يكون بصدد التضخم العنيف، ويكون سبب ظهور هذا النوع من التضخم عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للطلب المتزايد بحيث تنعكس هذه الزيادة فقط على المستوى العام للأسعار بدون أن يقابلها زيادة الإنتاج، مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع وينعكس ذلك بدوره على انخفاض في الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع بهم للمطالبة بالرفع في أجورهم الاسمية والتي تذهب إلى خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات بدون أن يقابلها العرض منها فترتفع الأسعار مرة أخرى مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من الزيادات التراكمية في حركة الأسعار والأجور، وما قد يزيد من عنف وقوة الضغوط التضخمية هو لجوء السلطات النقدية وتحت إيعاز من الحكومة إلى زيادة الإصدار النقدي بدون غطاء يعبر عن زيادة النشاط الاقتصادي وهذا بهدف تغطية النفقات الحكومية وتمويل عجز الموازنة، كل هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى فقدان النقود لوظائفها الأساسية كمخزن للقيمة ويحدث خلل في ميزان

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

المدفوعات باستنزاف أكثر للاحتياجات من الذهب والعملية الصعبة، وفي حالة عدم الحد من هذا التضخم قد يتحول إلى تضخم جامح يهدد النظام النقدي بأكمله. (عوض الله و الفولي، 2003، صفحة 253)

1-2-3 التضخم الجامح:

يعتبر التضخم الجامح من أكثر أنواع التضخم قسوة على الاقتصاد، إذ تشهد السلع والخدمات ارتفاعاً جنونياً في أسعارها بحيث تتعدى نسبة الزيادات في الأسعار 50% وقد تصل إلى حتى 800% سنوياً، ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان التي تشهد اختلالاً في هيكلها الإنتاجي وعجزاً في ميزان مدفوعاتها وعدم توفرها على قدر كاف من الموارد الاقتصادية والمالية، مما يدفع بالحكومة إلى اللجوء لعملية الإصدار النقدي بدون غطاء لتمويل الاستثمارات وخططها التنموية وبهذا تدخل حركة الأجور والأسعار في حلقة مفرغة عبر سلسلة من الزيادات التراكمية أين تصل الزيادات في الأسعار إلى أرقام فلكية بحيث تفوق في بعض الأحيان تكلفة طبع وإصدار العملة المحلية قيمتها الاسمية كما حصل في دول البرازيل والأرجنتين عام 1980، 1984، وقبلهما ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1923 وهذا النوع من التضخم يحدث خلال فترة زمنية قصيرة جداً وهو أشد أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني، ويؤدي في غالب الأحيان إلى فقدان الكلي للثقة في العملة المحلية والتخلي عنها مما يؤدي لا محالة إلى تدمير الاقتصاد الوطني وإدخال الدولة في سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحي السياسية منها.

1-3-3 التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية:

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى نوعين:

1-3-1 التضخم الاستهلاكي:

التضخم الاستهلاكي أو مما يسمى بالتضخم السلعي يمس أسعار السلع الاستهلاكية دونها من السلع والخدمات الأخرى، وبالتالي فهو يصيب قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية فقط.

1-3-2 التضخم الاستثماري:

التضخم الاستثماري أو ما يسمى بالتضخم الربحي يمس أسعار السلع الاستثمارية دونها من السلع الأخرى، أي أنه يصيب قطاع إنتاج السلع الاستثمارية فقط.

هذا النوع من التضخم والذي ينطوي على شكلين من أشكال التضخم (التضخم الاستهلاكي والتضخم الاستثماري) يتولد كنتيجة لزيادة في حجم الاستهلاك والاستثمار بما يفوق بكثير حجم الادخار المحقق في

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الاقتصاد، وفي كلتا الحالتين يحقق أرباح كبيرة مؤقتة لمنتجي هذه السلع. (كنعان، الطبعة الأولى، 2012،
صفحة 255)

المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محااربة
التضخم)

إن جدلية العلاقة بين النفقات العامة تختلف بين المنظرين الاقتصاديين من حيث المبدأ، فالعديد
من الاقتصاديين يعتبرون أن النفقات العامة تتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار، إذ أن ارتفاع هذا
المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ النفقات العامة
لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها وفي حالة عدم زيادة حجم
النفقات العامة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي
كانت الحكومة تتعهد القيام بها. (خليل، مجلد 4، عدد 1، 2012، صفحة 11)

ويمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها ويمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها إحدى المؤثرات
المهمة في المستوى العام للأسعار إذ أن زيادة النفقات العامة تعني زيادة الكتلة النقدية في التداول، ويمكن
توضيح هذه العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار من خلال معادلة التبادل كما يلي:

$$MV=Pt$$

حيث تمثل:

M: كمية النقود المطروحة للتداول.

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

t : حجم التبادل. (الأشقر، ط01، 2002، صفحة 244)

وباعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يشكل تهديدا
للاستقرار الاقتصادي والسياسي ، لذا فالفريق الآخر من الاقتصاديين يعتبرون أن النفقات العامة سياسة
ذات أدوات فعالة متفاوتة في يد الدولة، والتي تعمل على التأثير على الأسعار بغية جملة من الأهداف
حيث يتم هذا التأثير عن طريق:

- دعم بعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الانفاق العام لزيادة الاستثمار واستبعاد تخفيض
النفقات غير المنتجة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي، يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الانفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق هدف السياسة المالية. (عقون، 2015/2016، صفحة 68)

المبحث الرابع: ماهية البطالة

المطلب الأول: تعريف البطالة وأسبابها

الفرع الأول: تعريف البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة العصر في العلم وأجمع والجزائر خاصة وقد تفاقمت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة نتيجة للأزمات التي يعرفها العالم من أزمات صحية (وباء كورونا)، بالإضافة إلى تقليص عدد الأفراد في الوظائف نتيجة الاعتماد على برامج وتقنيات لا تتطلب العنصر البشري بكثرة في بعض الوظائف بالإضافة إلى أسباب عدة سنتطرق لها لاحقا، وقبل ذلك سوف نعرض على المفهوم اللغوي والاصطلاحي للبطالة من خلال التالي:

المفهوم اللغوي:

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة، التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة. (الرماني، ط01، 2001، صفحة 13)

« فقد ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من بَطُلَ، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته. في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تتبعها مرحلة نشاط آخر مكثف. وفي اللغة الفرنسية كلمة -Chômage- والتي تعني البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل لكن فعل -Chômer- يعني أيضا الاستضلال من

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله « (دحماني ، 2012/2013، صفحة 26)

أما اصطلاحا فقد وردت العديد من التعاريف لمفهوم البطالة سنحاول إدراج أهمها:

يمكن تعريف البطالة على أنها تلك الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل، والراغبين فيه، وبيحثون عنه، وموافقين على العمل عند مستوى الأجر السائد، ولكنهم لا يجدون هذا العمل بالنوع والمستوى المطلوبين، في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، وتحدث البطالة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود

الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاد هذا المجتمع.(داداي عدون و العايب، 2010، صفحة 45)

كما يمكن أن تعبر البطالة عن:مقدار الفرق بين بين مستوى التوظيف الكامل ومستوى التوظيف الفعلي الذي يتمخض عنه عدم اشتغال جزء من قوة العمل بسبب القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي. وفئة أخرى ترى أنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص العمل.(Sinclair, 1987, p. 2)

بينما يعرفها البنك الدولي للبطالة على أنها: الجزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة.(بلوناس، 2005، صفحة 295)

كما تعرّف البطالة على أنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقلّ من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما يمكن الوصول إليه"(عقون، 2015/2016، صفحة 32)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف البطالة بأنها: تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل راغبين في العمل وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه ، وذلك خلال فترة الإسناد.(الخصاونة، 2000، صفحة 163)

الفرع الثاني: أسباب البطالة

من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما تدخلها لضمان الحد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب مها الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاهم.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

- التزايد السكاني الكبير في الجزائر.
- خفض اليد العاملة في الكثير من القطاعات نتيجة تعويضها بالآلات التي ترفع الإنتاجية بأقل التكاليف.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو الخارجي والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

إلا أن ما يميز سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر هو تخفيض معدل البطالة كان عن طريق الإنفاق لعام، واستعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، وعليه وبمجرد انتهاء هذه المشاريع والمرتبطة بهذه البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الارتفاع، لأن مناصب الشغل المتوفرة حالياً أغلبها مناصب مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات خاصة التجارة والنقل والتوزيع، وبالتالي هي قطاعات لا توفر قيمة حقيقية إضافية يمكن للجزائر الاعتماد عليها فيما بعد. (هوارى و وقاسم ، 13-12 ديسمبر 2013، صفحة 14)

- المطلب الثاني: أنواع البطالة

إن كانت وضعية البطال في الدول المتقدمة منحصرة في الشروط التي قام بضبطها المكتب الدولي للعمل، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للدول المتخلفة بحيث أن الحد بين عالم الشغل والبطالة صعب الفهم، كما أنه من غير الممكن التكلم عن البطالة في وجود غير مضبوطة مثل البائعين المتجولين أو البيع بالعجالة كما ورد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005.

البطالة الاحتكاكية: Chômage Frictionnel

هي بطالة اختيارية تنشأ بسبب الحركة المستمرة للأفراد بين مختلف المناطق والوظائف بحثاً عن فرص عمل تتماشى مع ميولهم واستعداداتهم فهي تتوافق في ذلك مع الوقت الضروري الفاصل بين التوقف الإداري عن النشاط ومباشرة نشاط مهني آخر، كما تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذي تتوافر لديهم فرص العمل، وبالمقابل فإن الحصول على فرصة عمل يستلزم وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينهم.

والملاحظ أنه كلما توفرت المعلومات لدى الطرفين كلما انخفضت المدة التي يتعطل فيها الباحث عن العمل وقصرت الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوفر له العمالة المطلوبة، ويندرج ضمن هذه الفئة الإجراء الذين يتركون نشاطاتهم والمتوافدين الجدد إلى سوق العمل من الذين انهوا دراستهم والعائدون إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع. وغالباً ما يكون هذا النوع من البطالة ممثداً لفترات قصيرة مما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد. (الفولي و مجدي، 2000، صفحة 58)

البطالة الهيكلية: Chômage structurel

نوع البطالة هذه، يقدم تفسيرات أفضل للوضع المعاشية، كما أنها تحدث عندما يتحقق نوع من الاختيار الهيكلي على مستوى المناطق أو القطاعات الإنتاجية وأنواع العمل المختلفة في المجتمع مما يؤدي إلى إحداث اختلال بين العمالة والطلب عليها، فقد يرتفع الطلب على العمالة في إحدى القطاعات وينخفض في الأخرى، نفس ما حدث في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة أين انتعشت الصناعات النسيجية عالية التكنولوجيا التي أدت إلى تزايد الطلب على اليد العاملة عالية التأهيل الفني والمهارة، حدث هذا في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الصناعات التقليدية وتراجع الطلب على العاملين فيها. فالبطالة الهيكلية ناجمة عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد تجعل إمكانيات ومؤهلات الأفراد العاملين غير مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويلا المدى نسبيا هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد وهي النوع السائد في الجزائر. كما يعود سبب حدوث البطالة الهيكلية إلى عدم مرونة السياسة الجبائية أو الأنظمة المتبعة بقدر كاف يساهم في توسيع أنشطة الملتزمين ويحفزهم على خلق وظائف جديدة كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين إلى مهارات وخبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة. (الخصاونة، 2000، صفحة 164)

البطالة الدورية: Chômage cyclique

يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين: -مرحلة رواج، يتجه فيها حجم الشغل والتوظيف إلى التزايد والتوسع حتى يصل إلى منتهاه ببلوغه نقطة الذروة (قمة الرواج) لبدء النشاط الاقتصادي بعدها في الهبوط فيدخل الاقتصاد مرحلة انكماش وما أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة القاع حتى يبدأ النشاط في الارتفاع والتوسع، وعادة ما تؤدي فترات الانكماش إلى تراجع حاد في المشتريات من السلع الاستهلاكية وتزداد المخزونات غير المرغوب فيها فيكون رد فعل أرباب العمل بذلك هو خفض الإنتاج الذي يترتب عنه انخفاض الدخل الوطني والإنفاق الاستثماري ومن ثم انخفاض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل ليليه تسريع العمال ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وبشكل دقيق فإن البطالة الدورية تحدث نتيجة انخفاض مستوى النشاط خلال الدورة التجارية أو الاقتصادية، أي أنها تظهر عندما ينخفض مستوى النشاط خلال الدورة التجارية أو الاقتصادية، أي أنها تظهر عندما ينخفض الطلب الكلي على العمالة وعلى مستوى الاقتصاد في المجموعة ويعود السبب في ذلك إلى:

- عدم كفاية القدرة الشرائية للأفراد المستهلكين

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

- نقص الطلب على السلع الإنتاجية مع كل ما تحمل من أسباب تتمثل في انخفاض معدل الربح. كما يمكن تقسيم البطالة إلى أشكال فرعية مثل:

البطالة الإجبارية: **Chômage Involontaire**

وتعتبر البطالة إجبارية عندما لا توجد وظائف للأفراد من القوى العاملة رغم أنهم مؤهلون ويرغبون في العمل بالنوعية السائدة في السوق وبالأجر الممنوح، ويمتد هذا النوع من البطالة ليشمل غالبية القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، كما أنها لا تنحصر في مهن أو تخصصات علمية معينة، ويظهر هذا النوع من البطالة عقب إخفاق النظام الاقتصادي في تدارك أو في امتصاص كمية العمل المتاحة عند مستوى الأجر الجاري حتى ولو كان الأفراد غير العاملين قادرين وراغبين في العمل، وحسب "كينز" فإنه يكون هناك بطالين لا إداريين إذا حدثت زيادة خفيفة في مستويات أسعار السلع الاستهلاكية أمام الأجر الاسمي

البطالة الموسمية: **saisonnier Chômage**

وتشتمل جملة النشاطات غير الثابتة، وهي تعود إلى التذبذب في حجم ومدى النشاط الاقتصادي على مدار السنة أي أنها تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات أو العاملين في الزراعة أو الفنادق أين يشد الطلب على العمالة التي تبقى في حالة بطالة قبل انطلاق وبعد انقضاء الموسم.

البطالة المقنعة: **Chômage Déguiser**

لقد استخدم مصطلح البطالة المقنعة ولأول مرة من طرف الاقتصادي "روبينسون **Robinson**" خلال أزمة الثلاثينات، وبعدها قام "نوركس **Nurkse**" بربطها بوضعية قطاع الفلاحة داخل دول العالم الثالث، ويقصد بالبطالة المقنعة زيادة حجم المشتغلين في مؤسسة ما أو قطاع ما عن الحدّ اللازم للدول العالم الثالث، ويقصد بالبطالة المقنعة زيادة حجم المشتغلين في مؤسسة ما أو قطاع ما عن الحدّ اللازم للإنتاج بكفاءة، حيث أن العدد الزائد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية الحدية لوحدة العمل إلى درجة تصبح فيها مساوية للصفر وسالبة أحياناً، وبالتالي فإن اقتطاع هذا الجزء لا يؤثر على حجم الإنتاج ويعني بذلك:

- عمالة زائدة غير ضرورية، قد يؤدي وجودها إلى التأثير السالب على عملية الإنتاج.
- فالتشغيل غير الكامل لجزء من القوى العاملة يؤدي إلى عدم الاستفادة من كل المهارات المتاحة والممكنة للعاملين في أداء الأعمال التي يشغلونها مع بقاء القدر المتبقي دون استغلال، ويتمثل ذلك إما في انخفاض ساعات العمل الفعلية التي يعملها العامل أو في تدني إنتاجيته، أو في المحدودية البالغة للمهام

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الموكلة إليه، وذلك كله قياسا بالمعدلات السائدة محليا أو دوليا في ذات الفرع من الإنتاج محل الاعتبار، كما يمكن اعتبار البطالة المقنعة على أنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج.

البطالة الاختيارية أو الإدارية **Chômage Volontaire**

تنشأ عند عزوف فئة من القوى العاملة عن العمل بسبب تدني مستويات الأجور السائدة أو لأسباب شخصية، اجتماعية أو جغرافية غير أن هذا النوع من البطالة يختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتوافق ومؤهلات هؤلاء العاملين. (الوزني و الرفاعي، ط01، 2002، الصفحات 270-271)

المطلب الثالث: آلية تأثير النفقات العامة على مستوى البطالة وتطورها في الجزائر

الفرع الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، ويمكن حصرها فيما يلي: يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد دائما في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطل يرغب في أن يشتغل. (بلعباس و زكان، 16-15 نوفمبر 2011، صفحة 5)

نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

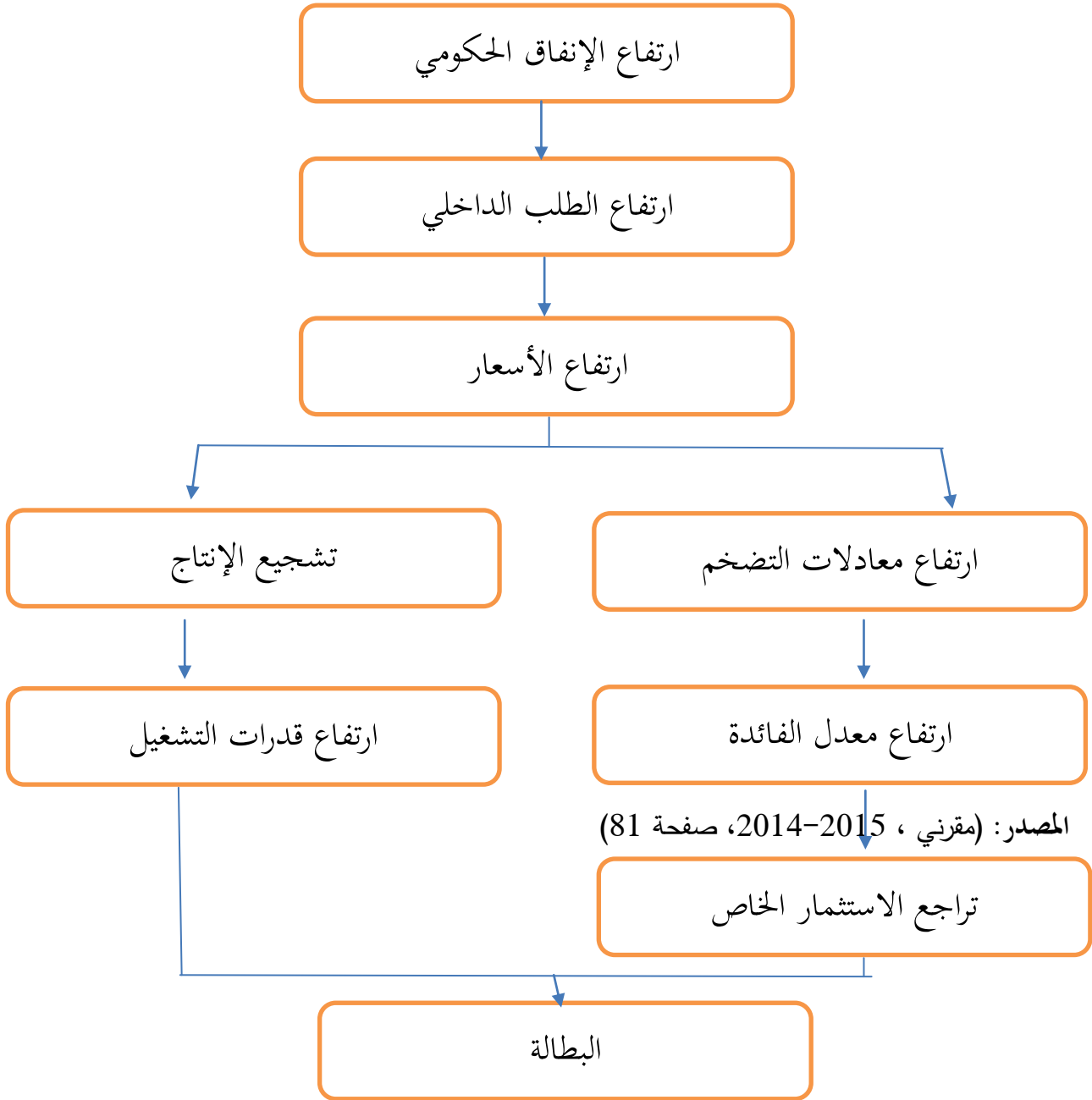
حسب المدرسة الكينزية يمكن للدولة التقليل من ظاهرة البطالة إلى أقصى الحدود الممكنة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي على إيقاف بعض خطط الإنتاج، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي. (عافر، 2010، الصفحات 161-162)

وهنا تتدخل الدولة عن طريق إتباع سياسة اتفاقية توسعية، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وبالتالي تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعّل تجنبا لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة. (بن عزة ، 2014/2015، صفحة 81)

غير أن هذا الانتظار يجب ألا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا. (مقرني ، 2014-2015، صفحة 81) والشكل التالي يوضح هذه الآلية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الشكل (01-01): أثر الإنفاق العام على البطالة



نظرة المدرسة النقدية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون دائماً أن تطبيق سياسات مالية توسعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهضة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام. (بلعباس و زكان،

15-16 نوفمبر 2011، صفحة 6)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

للإجابة على إشكالية بحثنا والإلمام بجميع جوانبه تم الانطلاق من مجموعة من الدراسات سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية بحيث سنوجز أهمها كالتالي:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

الدراسة الأولى: تتمثل في دراسة: مجلخ سليم ووليد بشيشي، بعنوان: دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة: Revue du Lareiid، N°04، JUIN 2017

وقد هدفت الدراسة إلى تقدير أثر كل من الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، سعر البترول، معدل التضخم على النفقات العمومية في الجزائر، وقد تم التوصل للنتائج التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين الكتلة النقدية والنفقات العامة على المدى الطويل فزيادة الكتلة النقدية تترجم في زيادة حقيقية في النفقات العامة وإنما زيادة ظاهرية غير منفعية وكذلك على المدى القصير بالنسبة للتأخيرات الثالث والأول؛

- هناك علاقة طردية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العامة على المدى الطويل؛

- هناك علاقة طردية بين النفقات العامة وسعر البترول على المدى الطويل؛

- هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل التضخم.

الدراسة الثانية: دراسة آمنة زربوط و عمر غزالي، بعنوان : دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1990-2019)، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، المجلد13/العدد1(2022)، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1990-2019)، وقد تم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والبطالة، بحيث كلما زاد الإنفاق الحكومي ب1% انخفضت البطالة ب45%.

الدراسة الثالثة: دراسة: عقون أمال، بعنوان: أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية لفترة (1990-2014)-، وهي عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، للموسم الجامعي(2015/2016)، وقد هدفت الدراسة إلى قياس

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

أثر النفقات العمومية على كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار البسيط بين كل متغير مستقل والمتغير التابع (النفقات العمومية) ن أين تم التوصل إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، بينما هنالك علاقة سلبية للإنفاق العام على البطالة في حين لاتوجد علاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر.

الدراسة الرابعة: دراسة عرابي محمد، بعنوان: أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، للموسم: 2019-2020، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر. وقد هدفت الدراسة إلى قياس اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-وجود علاقة طردية وارتباط قوي بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب

-وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين حجم الإنفاق ومعدل التضخم في البلدان المدروسة.

-وجود ارتباط قوي جدا وعكسي بين الإنفاق العام والبطالة في كل من الجزائر والمغرب، مما يعزز أهمية الإنفاق العام في معالجة مشكلة البطالة هي هاتين الدولتين، على عكس تونس التي فيها الارتباط ضعيف بين الإنفاق والبطالة.

-من خلال تقدير علاقة في المدى الطويل بين حجم الإنفاق العام و النمو الاقتصادي بطريقة FMOLS يؤثر الإنفاق العام إيجابا على النمو الاقتصادي إذ أن زيادة هذا المتغير ب 1 % يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية في المدى الطويل ب 0.0096.0 % وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية إذ له تأثير في الأجل الطويل باعتبار أنه موجه إلى الاستثمار في البنى التحتية والهيكل القاعدية والتي لا تظهر نتائجها إلى بعد الانتهاء من هذه المشاريع وانطلاقها في عملية الإنتاج وبالتالي يؤدي هذا إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام بنسب معتبرة؛

-يؤثر حجم الإنفاق العام إيجابيا في المدى الطويل على معدل التضخم في دول عينة الدراسة حيث أن زيادة الإنفاق العام ب 1 % تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في المدى الطويل ب 361.0 % وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية لأن زيادة حجم الإنفاق العام عبر قناة الاستهلاك الذي يرافقه زيادة على الطلب الكلي من السلع والخدمات المستوردة سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الدراسة الخامسة:

دراسة لموتي محمد، بعنوان " أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية" وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية التي أثرت على معدل البطالة في الجزائر في ظل تطبيق الحكومة لسياسة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1986- 2013)، حيث جاءت هذه المتغيرات كالتالي: معدل البطالة (CHOM)، معدل التضخم (INF)، الإنفاق العمومي (DEP)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، بينت الدراسة القياسية على وجود علاقة بين معدل البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي وفق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) حيث أن زيادة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة سيؤدي إلى نقصان معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل، كما أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

دراسة: Egbulonu Kelechukwu Godslove و Wobilor بعنوان:

Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy

:Amadi Kingsley

ويسعى الباحثان في هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، ولتبيان هذه العلاقة قام الباحثان بتحديد متغيرات السياسة المالية التي من شأنها أن تؤثر على البطالة وتتمثل فيما يلي: معدل البطالة (Unemp)، الإنفاق الحكومي (GEX)، الدين الحكومي (GDS)، الإيرادات الحكومية من الضرائب (GTR)، وتنطلق إشكالية الدراسة حول مساهمة الإنفاق الحكومي والضرائب في الرفع من وتيرة التشغيل في الاقتصاد النيجيري في ظل المشاكل الأمنية التي أثرت على بنية الاقتصاد النيجيري وارتباطه بشكل كبير بمداخل المحروقات. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا، حيث أبرزت أن زيادة الإنفاق الحكومي فضلا عن زيادة رصيد الديون الحكومية يؤديان إلى زيادة العمالة في نيجيريا، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية الحكومية مع البطالة، حيث أن الزيادة في معدل الضرائب تقلل من العمالة في نيجيريا، وتكشف النتائج أيضا عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة والسياسة المالية في نيجيريا.

الدراسة الثانية :

دراسة COSIMO MAGAZZINO بعنوان:

**THE NEXUS BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND INFLATION IN THE
MEDITERRANEAN COUNTRIES**

تهدف الدراسة إلى الكشف عن حجم الترابط بين الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة (1970-2009)، وقد ركزت هذه الورقة على المقارنات بين هذه الدول على وجه الخصوص على دول الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه الدول في: قبرص، إيطاليا، مالطا، فنلندا، فرنسا، اليونان، البرتغال، إسبانيا. لذلك وللتأكد من ذلك حدد الباحثان مجموعة من المتغيرات ذات الصلة كمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي : المستوى العام للأسعار الوطني مأخوذ بسنة أساس 2000 (NCPI) ، الإنفاق الحكومي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي لكل دولة (TEGG)، وعليه جاءت إشكالية الدراسة حول مدى الترابط بين الإنفاق الحكومي بين المستوى العام للأسعار وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها أن يوجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم في البرتغال فقط، فيما كانت هناك علاقة قصيرة الأجل من الإنفاق الحكومي إلى معدلات التضخم في قبرص ومالطا وإسبانيا، وعلاقة سببية تبادلية قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم في إيطاليا، فيما كانت هناك علاقة قصيرة الأجل من التضخم إلى الإنفاق الحكومي في فرنسا.

الدراسة الثالثة:

دراسة لـ Tunali Hali تحت عنوان "تحليل البطالة في تركيا: بعض الأدلة التجريبية باستخدام اختبار التكامل المشترك" و باستخدام بيانات فصلية للفترة الممتدة بين 2000 و2008، نجد أن الباحث اعتمد على منهج التكامل المشترك لجوهانسن. Test Integration-Co s' Johansen. وفق النتائج المتحصل عليها فإن مستويات البطالة تتأثر بمعدلات البطالة في الفترات السابقة و بمستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كذا بمعدل التضخم. و بالرغم من تحقق العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة فإن العلاقة كانت ضعيفة، حيث أن أي ارتفاع في نسبة التضخم بقيمة قدرها 1 % يقابل انخفاض قدره 0.05 % من معدلات البطالة. هذا يعني أن السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار في الأسعار لن تسبب زيادة كبيرة في معدلات البطالة.

الدراسة الرابعة:

دراسة Marta Pascual و Santiago Álvarez-García بعنوان:

**GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN THE
EUROPEAN UNION COUNTRIES: AN EMPIRICAL APPROACH**

تهدف الدراسة إلى الكشف عن حجم تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1970-2002) (من خلال اختبار الفرضية القائلة بأن الدول ذات القطاع العام الكبير تنمو بشكل أسرع من الدول الأخرى، وركزت هذه الورقة على المقارنات بين هذه الدول على وجه الخصوص على دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر دول ديمقراطية تتمتع بالاستقرار السياسي بالتحديد وتتمثل هذه الدول في : النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، إنجلترا. لذلك وللتأكد من ذلك حدد الباحثان مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي: معدل النمو الاقتصادي (dY/Y) . الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لكل دولة (Y/G) ، وعليه جاءت إشكالية الدراسة حول مدى فاعلية الإنفاق الحكومي في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدول في ظل الجدل الاقتصادي حول التأثيرات المتبادلة حول هذه العلاقة. وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها على أساس الانحدارات و نماذج البانل إلى أن الإنفاق الحكومي مرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السالفة الذكر اتفقت مع دراستنا الحالية في نقاط واختلفت عنها في أخرى نذكرها كالتالي:
أوجه التشابه:

هنالك بعض الدراسات عالجت نفس المتغيرات التي عالجتها دراستنا، ومن حيث الطريقة المستخدمة في معالجة البيانات حيث تم استخدام نموذج ARDL في بعض الدراسات. بالنسبة للنتائج المتوصل إليها اتفقت مع الكثير من الدراسات السابقة في هذه النقطة **أوجه الاختلاف:** يمكن حصر النقاط التي اختلفت فيها دراستنا الحالية عن باقي الدراسات السابقة كما يلي:

- اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في عينة الدراسة من حيث كانت في دراستنا طويلة نوعا ما وحديثة (199-2021).

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

- اعتمدت دراستنا دراسة حالة الجزائر فقط بينما دراسات أخرى قامت بدراسة مجموعة من الدول التي تنتمي لنفس المنطقة من باب المقارنة.
- دراسات اعتمدت نماذج تختلف عن النموذج المقترح الذي تم استعماله في دراستنا وذلك بما يتطابق مع طبيعة البيانات المستخدمة (نتائج دراسة الاستقرارية).
- بعض الدراسات اعتمدت متغير النفقات العامة كمتغير مستقل بينما دراستنا اعتمدت هذا الأخير كمتغير تابع وهذا ما يتناسب مع إشكالية دراستنا.

خاتمة:

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذا الفصل حاولنا إبراز كل المفاهيم المتعلقة بالنفقات العمومية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من نمو اقتصاديين التضخم والبطالة وأثر النفقات العمومية على كل من هذه المتغيرات، لنحاول في الفصل الموالي معرفة هذا الأثر من الناحية التطبيقية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

تمهيد:

بعد التطرق إلى أثر المتغيرات الاقتصادية والتي تم حصرها في دراستنا في النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة من الناحية النظرية، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول قياس هذا الأثر على النفقات العمومية في الجزائر وذلك خلال الفترة 2019-2021 من خلال دراسة قياسية، بحيث سوف تكون معالجتنا وفقا لثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: النموذج و المعطيات.

المبحث الثاني: وصف المتغيرات.

المبحث الثالث: النتائج و المناقشة.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

المبحث الأول: النموذج والمعطيات.

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة

اعتمدنا في تحديد النموذج على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تم التطرق لها سابقا، كما تقوم دراستنا على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في: النفقات العمومية، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم ومعدلات البطالة وفقا لسلاسل زمنية تمتد من 2019 إلى غاية 2021 الخاصة بالجزائر ببيانات سنوية تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي، والتي سيتم معالجتها باستخدام برنامج Eviews.10 .

المطلب الثاني: معطيات الدراسة

نموذج الدراسة المصاغ يحاول قياس الأثر بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة) والمتغير التابع (النفقات العمومية) بالجزائر، وعليه فنموذج الدراسة يصاغ كالتالي:

$$DP=f(GDP,INF,CH).....(1)$$

وبالاعتماد على المعادلة (1) نحصل على:

$$DP= a_0+B_1GDP +B_2INF + B_3CH+ U_t..... (2)$$

بحيث:

DP: النفقات العمومية

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

INF: معدل التضخم

CH: معدل البطالة.

U_t : الخطأ العشوائي.

a_0 : ثابت الانحدار

B_1, B_2, B_3 : معاملات المتغيرات المستقلة: GDP, INF, CH على التوالي.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

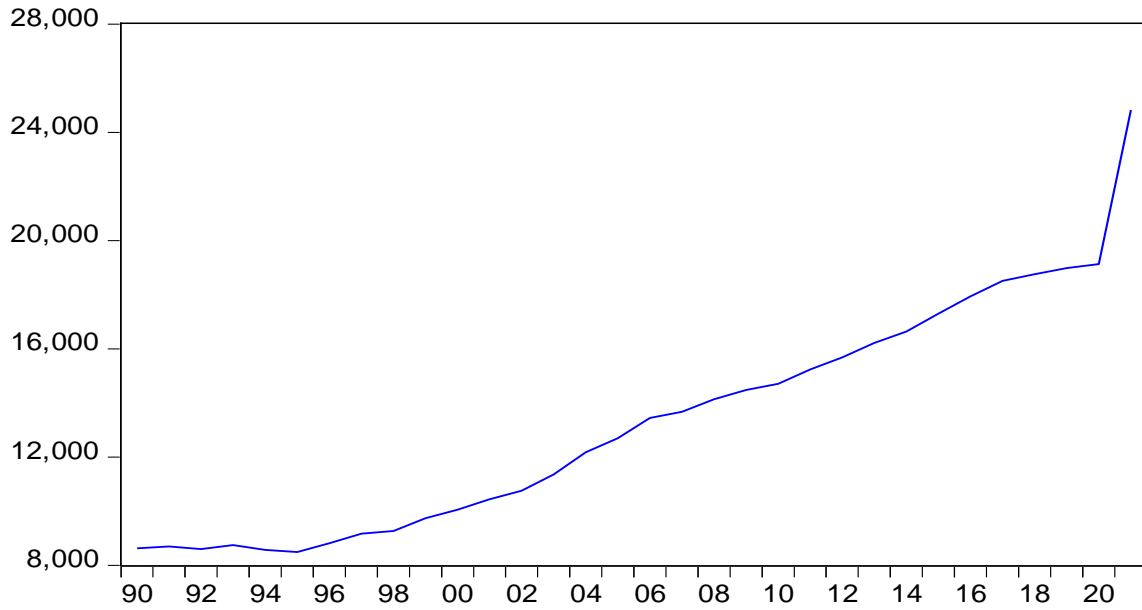
الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات

المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات.

يعد تحديد متغيرات الدراسة قمنا برسم المنحنيات البيانية لتطورها خلال الفترة 1990-2021 كالتالي:

الشكل(02-01): التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي
pib



المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

الفترة من 1990-1993: يتضح من الشكل ارتفاع الناتج المحلي 8950 مليار دينار جزائري سنة 1991 إلى 8750 مليار دينار سنة 1992 كنتيجة لبرنامج الحكومة الأول سنة 1991 وشهدت سنة 1993 انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض إلى 8560 مليار دينار بسبب فشل برنامج الحكومة الثاني

الفترة من 1993 إلى 1994: تتميز بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 8560 مليار دينار سنة 1993 إلى 8940 مليار دينار سنة 1994 نتيجة مجموعة من الاختلالات كتزايد البطالة وارتفاع الديون الخارجية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الفترة من 1995 إلى 1998: في هذه الفترة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 8810 مليار دينار سنة 1995 إلى 9740 مليار دينار سنة 1998، نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الثاني الذي طبق من طرف الجزائر (1995-1998).

بالنسبة للفترة من 1999 إلى 2000: نلاحظ تضاعف الناتج المحلي الإجمالي نتيجة نجاح ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي وتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها العشرية السوداء. الفترة من 2001 إلى 2004: شهدت هذه الفترة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 10750 مليار دينار سنة 2001 إلى 12690 مليار دينار سنة 2004، بسبب إتباع الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي .

الفترة من 2005 إلى 2009: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 13440 مليار دينار سنة 2005 إلى 14710 مليار دينار جزائري سنة 2009 نتيجة تبني الجزائر لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي. كما نلاحظ ثبات الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2008 و2009 نتيجة أزمة البترول. الفترة من 2010 إلى 2014: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 15230 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 17300 مليار سنة 2014 نتيجة إنشاء الجزائر مخططا خماسيا سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

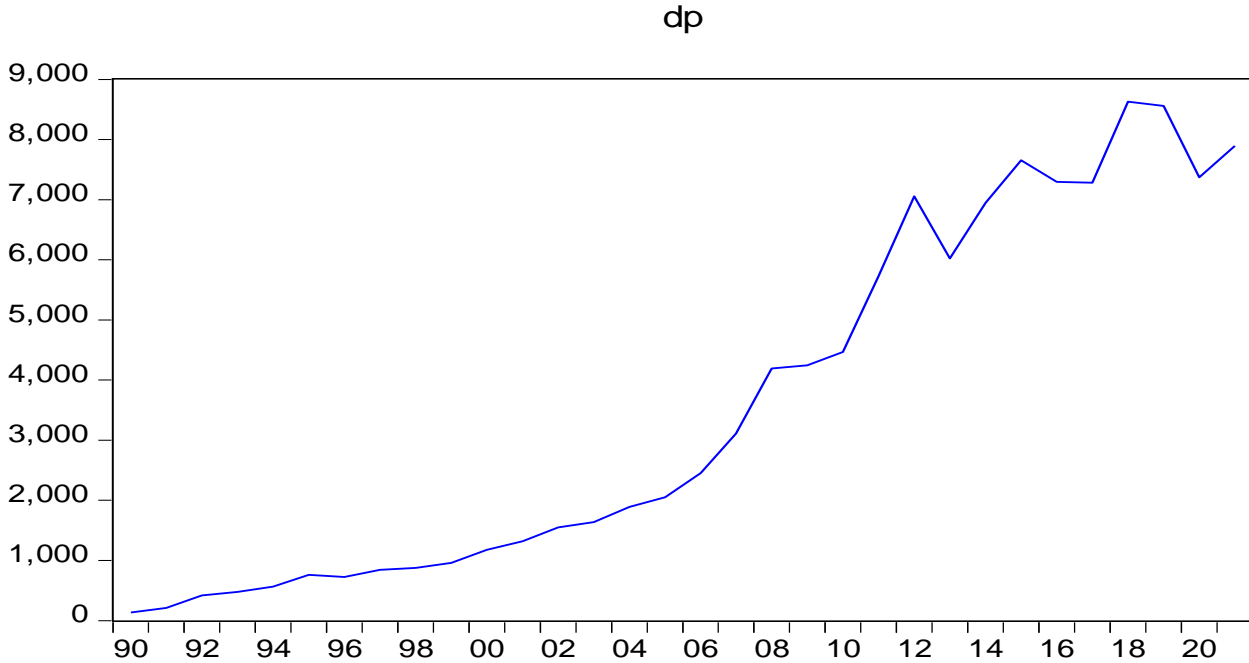
الفترة من 2019 إلى 2021: تتميز هذه الفترة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 17940 مليار دينار سنة 2015 إلى 19130 مليار دينار سنة 2019 وكان هذا نتيجة تبني الجزائر برنامج خماسي للتنمية (من 2015-2019)، ليستمر في الارتفاع ليصل في 2021 إلى 24826 مليار دينار.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

التمثيل البياني للنفقات العمومية:

الشكل (02-02): التمثيل البياني لسلسلة النفقات العمومية.



المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الرسم البياني أعلاه يمكن ملاحظة تطور إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة من 1990 إلى 2021، حيث انتقلت النفقات من 136.5 مليار دينار في 1990 إلى 7893.01 مليار دينار في 2021، وخلال هذه الفترة شهدت النفقات الحكومية مجموعة من التطورات نوجزها كالتالي:

من 1990 إلى 1999: خلال هذه الفترة نلاحظ تطورا بطيئا في مستوى النفقات العمومية، حيث كان 136.5 مليار دينار في 1990 ليصل إلى 961.682 مليار دينار عام 1999، وقد يعود ذلك للأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، وبالتالي عدم توفير الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة، وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95٪ من إيرادات الجزائر من جهة أخرى الأمر الذي أجبر الدولة الجزائرية إلى لجوئها لصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني للحصول على الأموال الكافية لإيجاد التوازنات على المستوى الكلي. ثم لجأت مرة ثالثة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات التي ميزت

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الاقتصاد الجزائري، من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة السكن...

من 2000 إلى 2021: تميزت هذه الفترة بزيادة متسارعة للإنفاق الحكومي، حيث سجلت سنة 2000 قيمة 1178.122 مليار دج أما سنة 2021 انتقلت النفقات إلى 7893.01 مليار دج، وهذا يرجع لانتهاج الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية وتطبيق الحكومة لبرامج استثمارية عمومية مطلع الألفية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج تكميلي لعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وقد ساعدت في ذلك تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي أدت إلى ارتفاع إيرادات التصدير ، وضخ الحكومة لأموال ضخمة لتمويل هذه البرامج الإنمائية وتحقيق الأهداف المسطرة خلال هذه الفترة، قصد الخروج من الأزمة الاقتصادية وما خلفته من مستوى معيشي متدهور وارتفاع في نسبي البطالة والتضخم. ففي الفترة من 2000 إلى 2004 انتقت النفقات إلى 1888.930 مليار دج، فمن ناحية نفقات التسيير ارتفاعها راجع إلى ارتفاع التحويلات الجارية (دعم الأسعار والجماعات المحلية، نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات ذات الطابع الإداري EPA)، أما بالنسبة لنفقات التجهيز والتي سجلت هي الأخرى زيادة كبيرة خلال هذه الفترة يعود إلى إعادة بناء ما خلفته فيضانات 2001 وزلزال 21 ماي 2003، هذا الأخير كلف ميزانية الدولة بين 2003 و2004 ما قيمته 156.4 مليار دج (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2003، صفحة44).

لتنقل إلى 2453.01 مليار دج سنة 2006 بعدما كانت 2052.037 مليار دج سنة 2005، بسبب الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، واستمر هذا التزايد إلى غاية 2009 أين شهد تذبذبا في ارتفاع النفقات بسبب الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008، وما انجر عنها من تراجع أسعار البترول، ليشهد نموه بعدها تحسنا، ويأخذ حجم الإنفاق الحكومي منحى تصاعديا، ليصل إلى 7656.3 مليار دج سنة 2015 كأعلى قيمة لرخص البرامج، نتيجة إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، لكن بعدها اتبعت الحكومة سياسة انكماشية عن طريق خفض حجم الإنفاق الحكومي حيث بلغت 6800.00 مليار دج سنة 2018، وذلك بسبب الركود الذي عرفه قطاع المحروقات مجددا وانخفاض أسعار البترول حيث انتقل سعر البرنت من 110 دولار للبرميل في منتصف 2014 إلى أقل من 40 دولار في نهاية 2015 (بنك الجزائر، 2015، صفحة14).
ليرتفع الإنفاق الحكومي فيما بعد ليصل في 2021 إلى 7893.01 مليار دج.

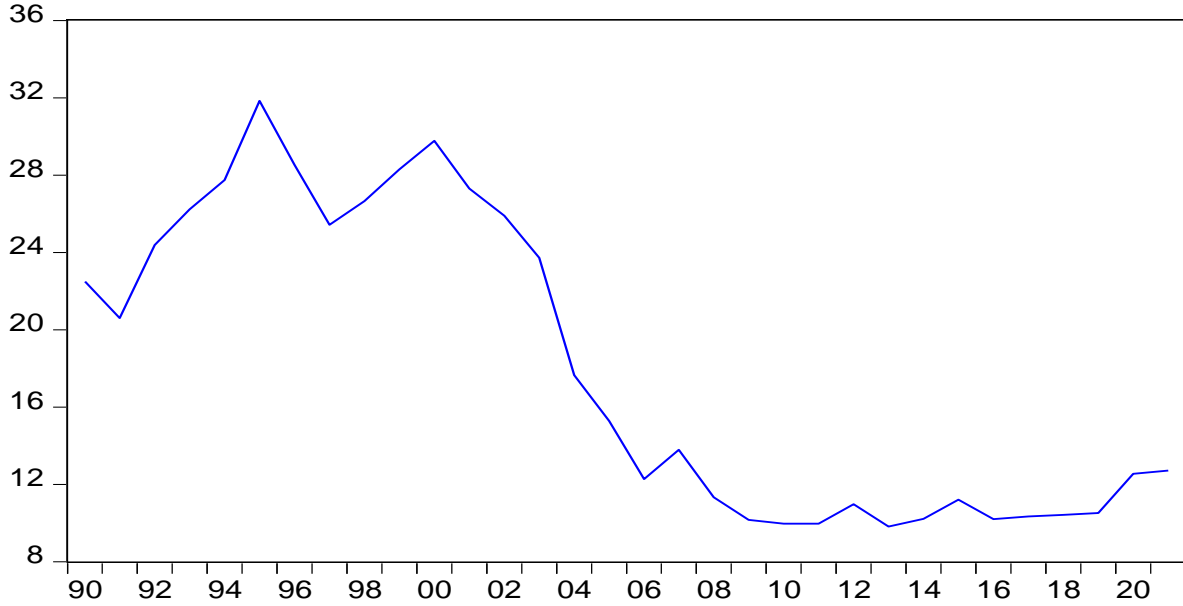
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

التمثيل البياني لمعدلات البطالة:

الشكل (02-03): التمثيل البياني لسلسلة معدلات البطالة.

ch



المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

يعبر الشكل أعلاه عن تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021، بحيث نلاحظ تناقص هذه المعدلات من 22.49% في 1990 إلى 12.70% في 2021، وعليه فقد شهد الاتجاه العام للبطالة خلال هذه الفترة عدة مراحل كالتالي:

من 1990 إلى 2000: خلال هذه الفترة نلاحظ تذبذباً في معدلات البطالة لا تتناسب مع حجم الإنفاق الحكومي، حيث تزامنت هذه الفترة والضائقة المالية التي مرت بها البلاد نتيجة انخفاض أسعار البترول وحالة الركود الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات بسبب اضطراب الوضع الأمني الذي شل الحركة الاقتصادية للبلاد، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار، بحيث عرف نسبة انخفاض بـ 27.8% سنة 1994، و 6% في 1995.

إضافة إلى ذلك ارتفاع المديونية الخارجية التي بلغت 33.6 مليار دولار سنة 1996، والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد مما أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع نسبة البطالة حيث بلغ معدل البطالة سنة 2000، 29.77٪، والتي تعد أكبر نسبة بعد نسبة 1995 (31.66٪).

من 2001 إلى 2021: يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من بين 2001 و2021 في تنقص مستمر، فقد انتقلت من 27.3٪ سنة 2001 إلى 12.70٪ سنة 2021، وهذا منذ شرعت الحكومة في تنفيذ الإنفاق العمومي التي كانت إحدى أهدافها الحد من البطالة وتنشيط سوق العمل وكذا تشييد مشاريع واستثمارات ضخمة سمحت بامتصاصها واستيعاب أعداد كبيرة من فئ السكان النشيطين، حيث عرفت هذه الفترة بتحسّن المؤشرات الاقتصادية الكلية والميزانية العامة بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، هذا ما ساعد في تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد، ولكن في السنوات الأخيرة وابتداء من 2017 نلاحظ ارتفاعا في معدلات البطالة بفعل الزيادة التي مست أساسا النساء وخريجي التعليم العالي، واعتماد الدولة سياسة التقشف وتخفيض الإنفاق وذلك بغرض الحد من تأثيرات العجز الذي أصاب الميزانية بسبب تراجع أسعار البترول والتي تعتبر المورد الأساسي للبلاد، من بين الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذه المرحلة للحد من تزايد البطالة ما يلي:

❖ الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

✓ برنامج تشغيل الشباب؛

✓ جهاز الإدماج المهني للشباب.

❖ أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

✓ التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة؛

✓ الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛

✓ عقود مقابل التشغيل؛

✓ برنامج القرض المصغر.

✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

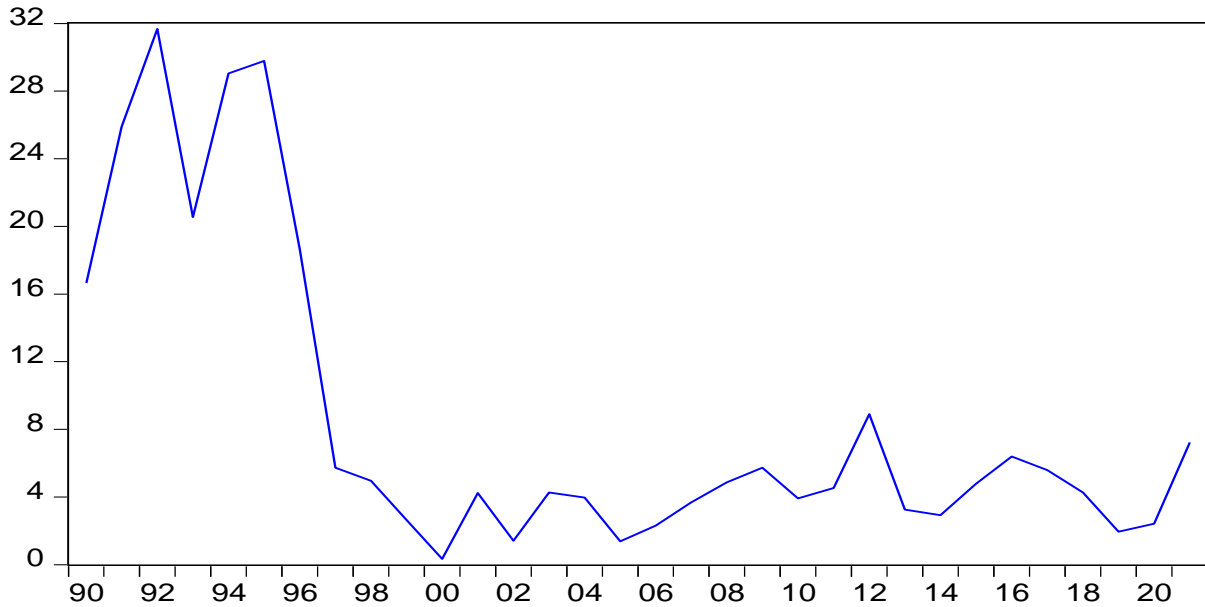
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

التمثيل البياني لمعدلات التضخم:

الشكل (02-04): التمثيل البياني لسلسلة معدلات التضخم.

inf



المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

وخلال الفترة 1990-1995 شهدت الجزائر معدلات عالية من التضخم بدأت بمعدل 16.65% سنة 1990 وصل إلى 31.67 % سنة 1992، وهذا بسبب التوسع النقدي المتتالي وارتفاع معدلات السيولة و تزايد حجم الطلب، أما سنة 1993 انخفض معدل التضخم إلى 20.54 % و يعود تراجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية، لكنه كان مؤقت ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى 29.05 % و 29.78 % على التوالي، و يرجع ذلك على الخصوص إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي و تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

أما خلال الفترة 1996-2000 سجل تراجع معدلات التضخم و هذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة و الرامية للحد من الضغوط التضخمية و نجاحها بداية من سنة 1996 بحيث بلغ 18.68 % لينخفض إلى 5.73 % سنة 1997، فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة إلى أن وصل إلى 0.34 % سنة 2000 كأدنى حد عرفته الجزائر منذ الاستقلال، و تعود هذه النتائج الحسنة نتيجة الإصلاحات المتابعة و فعالية السياسة النقدية المنتهجة والبحث عن أساليب و مصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

كما عرفت معدلات التضخم عودة التذبذبات بين الارتفاع و الانخفاض في قيمتها خلال الفترة 2001-2021 ،و ذلك لعودة ارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية نتيجة برامج التنمية الاقتصادية و التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 4.23% سنة 2001، ثم انخفض إلى 1.42 % سنة 2002، واستمر معدل التضخم في الانخفاض والارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى مستوى خلال هذه الفترة سنة 2021 بـ 7.22%، وعلى العموم يمكن القول أن نسب التضخم تتراجع نوعا ما وهذا التحسن في المعدل يرجع إلى أن الحكومة الجزائرية تتابع باهتمام مستويات التضخم وتسعى إلى التحكم في كل العوامل المسببة فيه، وذلك باللجوء إلى التمويل التقليدي عبر الاقتراض من البنك المركزي بدل الاستدانة الخارجية بسبب الأزمة المالية الخانقة التي شهدتها البلاد.

التحليل الوصفي للعينة:

الجدول التالي يبرز بعض المؤشرات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الجدول(02-01): المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	CH	DP	INF	GDP
Mean	18.06922	3578.782	8.559418	13305.05
Median	14.53000	2252.525	4.654329	13066.77
Maximum	31.84000	8627.770	31.66966	24826.76
Minimum	9.820000	136.5000	0.339163	8485.671
Std. Dev.	7.821420	2995.246	9.179278	4230.986
Sum	578.2150	114521.0	273.9014	425761.6
Observations	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تحديد الخصائص الوصفية لكل متغير كالتالي:

- 1- النفقات العمومية: بلغت أكبر قيمة لها 8627.770 مليار دج ، في حين أدنى قيمة لها كانت 136.5000 مليار دج، بينما متوسط الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة بلغ 3578.782 مليار دج.
- 2- الناتج المحلي الإجمالي: حقق الناتج المحلي أكبر قيمة له بـ 24826.76 مليار دج، بينما كانت أقل قيمة له قد بلغت 8485.671 مليار دج، بمتوسط بلغ 13305.05 مليار دج.
- 3- معدل التضخم: أكبر نسبة للتضخم كانت 31.66966% وأقل نسبة كانت 0.339163%، بينما متوسطه خلال فترة الدراسة فقد بلغ 8.559418%.
- 4- معدل البطالة: أكبر نسبة للبطالة كانت 31.84000%، بينما أقل نسبة بلغت 9.82%، بينما المتوسط فقد بلغ 18.06922%.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL .

وتتميز منهجية ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة من

بينها:

- ❖ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (0) أو (1)؛
- ❖ إن استخدامها، يساعد على تقدير مكونات علاقات الأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.
- ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العالقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:
- ❖ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- ❖ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds of Test؛
- ❖ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- ❖ اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

بالاعتماد على اختبار ADF تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم متغيرات الدراسة، وحسب ما يظهره الجدول (02-02) أدناه، فإن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى بحكم قيمة الدلالة للاختبار فاقت 0.05، بينما عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات استقرت كلها، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وعليه فقد تحقق شرط تطبيق نموذج ARDL لتقدير أثر كل من النمو البطالة والتضخم على النفقات العمومية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الجدول (02-02): نتائج اختبار ADF للاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		LNGDP	LNdp	LNinf	LNch
With Constant	t-Statistic	1.808661	-2.960411	-2.960411	-2.960411
	Prob.	0.9996	0.407	0.1248	0.7709
With Constant & Trend	t-Statistic	5.1182	-2.800433	-3.562882	-3.562882
	Prob.	0.7074	0.2077	0.2833	0.7665
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.183281	-1.952066	-1.952066	-1.952066
	Prob.	1.000	0.9998	0.1850	0.3304
At First Difference					
		d(LNGDP)	d(LNdp)	d(LNinf)	d(LNch)
With Constant	t-Statistic	-3.5781	-2.963972	-2.963972	-2.963972
	Prob.	0.0130	0.0017	0.0000	0.0008
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3874	-3.568379	-3.568379	-3.568379
	Prob.	0.0734	0.0011	0.0000	0.0049
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.19	-1.952473	-1.952473	-1.6110211
	Prob.	0.1311	0.0017	0.0000	0.000
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Notes: (*)Significantat the 10%; (**)Significantat the 5%; (***) Significantat the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

المطلب الثاني : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة ARDL وتحديد رتبته

الجدول (02-03): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة ARDL

Dependent Variable: LNDP
 Method: ARDL
 Date: 05/22/22 Time: 22:06
 Sample (adjusted): 1990 2021
 Included observations: 28 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNINF LNPIB LNCH
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 500
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNDP(-1)	-0.382668	0.282159	-1.356215	0.2081
LNDP(-2)	-0.396318	0.214642	-1.846418	0.0979
LNDP(-3)	0.496551	0.211033	2.352951	0.0431
LNDP(-4)	0.388575	0.244969	1.586222	0.1472
LNINF	-0.011776	0.029407	-0.400461	0.6982
LNINF(-1)	0.006233	0.031120	0.200293	0.8457
LNINF(-2)	-0.075962	0.030891	-2.459042	0.0362
LNINF(-3)	-0.079091	0.031242	-2.531538	0.0322
LNINF(-4)	-0.065945	0.042262	-1.560398	0.1531
LNPIB	-0.769295	0.539138	-1.426898	0.1874
LNPIB(-1)	-0.160290	1.514861	-0.105811	0.9181
LNPIB(-2)	0.785165	2.039119	0.385051	0.7091
LNPIB(-3)	-1.863882	2.078687	-0.896663	0.3933
LNPIB(-4)	2.494338	1.590291	1.568479	0.1512
LNCH	-0.202740	0.312110	-0.649580	0.5322
LNCH(-1)	-0.213411	0.351536	-0.607083	0.5588
LNCH(-2)	-0.170162	0.283332	-0.600575	0.5629
LNCH(-3)	-0.651940	0.263178	-2.477182	0.0352
C	6.748068	3.344942	2.017395	0.0744
R-squared	0.997976	Mean dependent var	7.959167	
Adjusted R-squared	0.993929	S.D. dependent var	0.921590	
S.E. of regression	0.071809	Akaike info criterion	-2.207453	
Sumsquared resid	0.046409	Schwarz criterion	-1.303457	
Log likelihood	49.90434	Hannan-Quinn criter.	-1.931092	
F-statistic	246.5642	Durbin-Watson stat	2.114319	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

تظهر نتائج التقدير بأن النموذج المختار هو $ARDL(4, 4, 4, 3)$ من بين 500 نموذج تم تقييمه، وقد تم اختياره بناء على نموذج AIC مع تحديد فترات الإبطاء بـ 4 فترات كحد أعلى. ومن خلال نتائج التقدير يظهر ان معامل التحديد قد بلغ 99٪، أي أن المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) تفسر النفقات العمومية بنسبة 99٪، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة كانت 246.56 وهي أكبر من القيمة الحرجة، مما يدل على أن النموذج معنوي وملائم.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود **Bounds test**

تظهر نتائج الاختبار من خلال الاختبار التالي:

الجدول (02-04): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود **Bounds test**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relation ship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.450169	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال مخرجات الاختبار نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي 5.45 وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى $I(1)$ لاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10٪، 5٪، 2.5٪، 1٪، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم (أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل) وذلك عند مستويات المعنوية السالفة الذكر.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل

الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة طويلة المدى بين النفقات العمومية والمتغيرات المستقلة، سوف يتم تقدي

هذه العلاقة والموضحة نتائجها في الجدول لموالي:

الجدول (02-05): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF	-0.253441	0.050736	-4.995278	0.0007
LNPIB	0.543750	0.386584	1.406552	0.1931
LNCH	-1.385287	0.180440	-7.677287	0.0000
C	7.549352	4.206180	1.794824	0.1063

EC = LNPD - (0.2534*LNINF + 0.5438*LNPIB - 1.3853*LNCH + 7.5494)

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

تظهر نتائج التقدير أن هنالك علاقة معنوية بين من النفقات ومعدلات البطالة ومعدل التضخم بينما لا يوجد أثر للناتج المحلي الإجمالي على النفقات العمومية. فعلى الرغم من السياسات المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة الى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته، ورغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، و هذا ما أدى الى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط، و بالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

كما تظهر النتائج بأن هنالك علاقة عكسية بين النفقات العمومية ومعدلات التضخم وهوما توافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أنه كلما زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم بنسبة 25%.

كما أن هنالك علاقة عكسية بين النفقات العمومية ومعدلات البطالة، وهو أيضا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالنظر للدالة المقدره فإنه كلما زادت النفقات بوحدة واحدة انخفضت معدلات البطالة ب 38%.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الفرع الثاني: تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

يظهر الجدول أدناه نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM) كما يلي:

الجدول (02-06): تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/22 Time: 23:23
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDP(-1))	-0.488808	0.125687	-3.889086	0.0037
D(LNDP(-2))	-0.885126	0.149644	-5.914872	0.0002
D(LNDP(-3))	-0.388575	0.188315	-2.063425	0.0691
D(LNINF)	-0.011776	0.017948	-0.656116	0.5282
D(LNINF(-1))	0.220998	0.041547	5.319247	0.0005
D(LNINF(-2))	0.145036	0.040246	3.603766	0.0057
D(LNINF(-3))	0.065945	0.026160	2.520819	0.0327
D(LNPIB)	-0.769295	0.328582	-2.341257	0.0439
D(LNPIB(-1))	-1.415621	1.037200	-1.364849	0.2054
D(LNPIB(-2))	-0.630457	0.911055	-0.692007	0.5064
D(LNPIB(-3))	-2.494338	1.047137	-2.382056	0.0411
D(LNCH)	-0.202740	0.168484	-1.203324	0.2595
D(LNCH(-1))	0.822102	0.180479	4.555102	0.0014
D(LNCH(-2))	0.651940	0.213364	3.055535	0.0137
CointEq(-1)*	-0.893861	0.142472	-6.273941	0.0001

R-squared	0.877497	Meandependent var	0.100250
Adjusted R-squared	0.745570	S.D. dependent var	0.118452
S.E. of regression	0.059749	Akaike info criterion	-2.493167
Sumsquaredresid	0.046409	Schwarz criterion	-1.779486
Log likelihood	49.90434	Hannan-Quinn criter.	-2.274988
Durbin-Watson stat	2.114319		

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

تشير نتائج الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% ، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى القصير بحيث تشير قيمته إلى أن ما نسبته 89.38% من اختلال التوازن في النفقات العمومية أو أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا لبلوغ

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

التوازن في الأجل الطويل، أي أن العودة للوضع التوازني في النفقات العمومية يستغرق أكثر من سنة (1/0.893861)، وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة.

المطلب الخامس: اختبار جودة النموذج:

من أجل اختبار قدرة النموذج المقدر (3, 4, 4, 4) ARDL في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لابد من التأكد من جودة أدائه من خلال الاختبارات التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: في هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار (-Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test) والتي كانت نتائجها موضحة في الجدول التالي:
الجدول (02-07): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.661742	Prob. F(2,7)	0.5455
Obs*R-squared	4.452166	Prob. Chi-Square(2)	0.1080

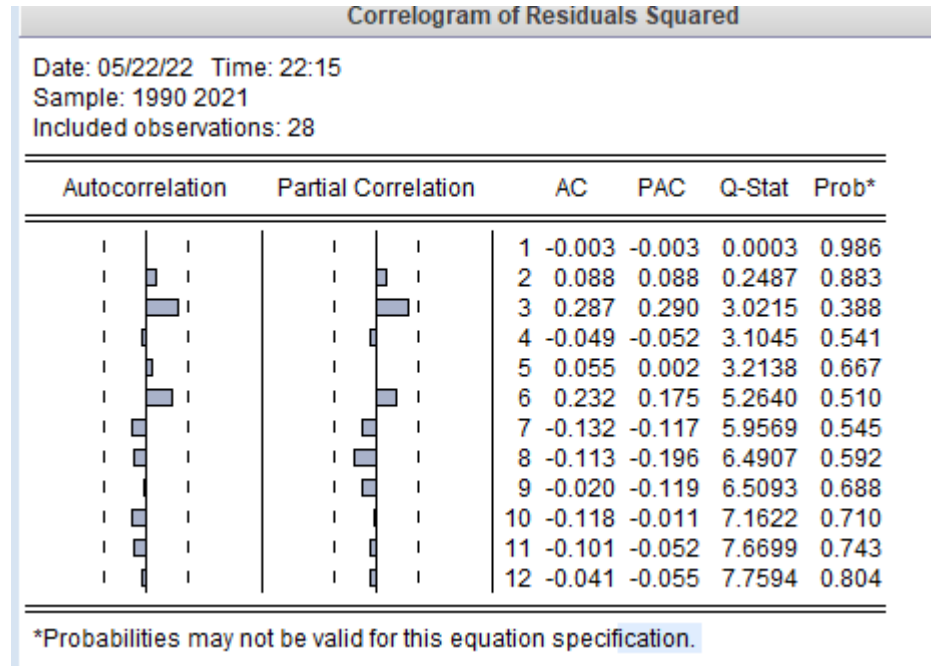
المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر للقيمة الاحتمالية للاختبار التي كانت أكبر من 0.05، يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ومن الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، نلاحظ أن جميع الأعمدة كانت داخل مجال الثقة كما أن إحصاءة Q-STAT كانت غير معنوية (أكبر من 0.05)، وبالتالي فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الشكل (02-05): الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي



المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

2- اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) الأخطاء

يمكن اختبار عدم التجانس للأخطاء باستخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

الذي تظهر نتائجه في الجدول أدناه:

الجدول (02-08): اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.984491	Prob. F(18,9)	0.1472
Obs*R-squared	22.36504	Prob. Chi-Square(18)	0.2162
Scaled explained SS	1.939641	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال نتائج الاختبار واستنادا للقيمة الاحتمالية لاختبار فيشر التي كانت أكبر من 0.05 يمكن

قبول فرضية عدم وجود تجانس التباين للأخطاء بمعنى يمكن عدم وجود مشكلة اختلاف التباين

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

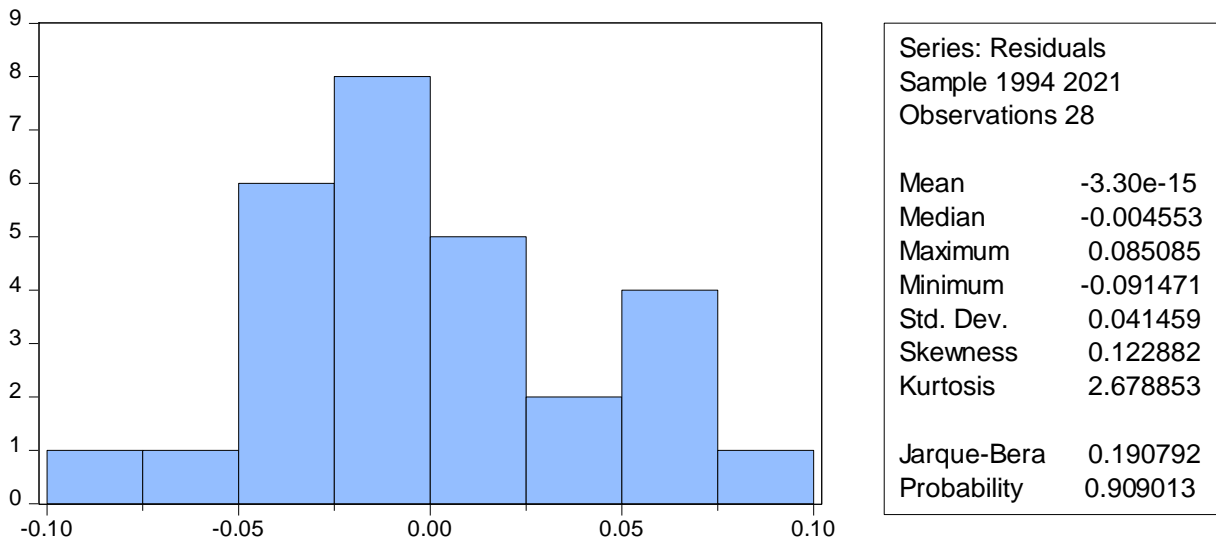
الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

للأخطاء. وعليه فإن المعلمات المقدرة لهذا النموذج كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، و بالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج الدراسة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على النموذج المقدر سالفًا تم رسم المدرج التكراري للبواقي وفقا للشكل أدناه.

الشكل (02-06): المدرج التكراري للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

بالنظر إلى إحصاءة (Jarque-Bera) التي كانت أكبر من من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

4- اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي:

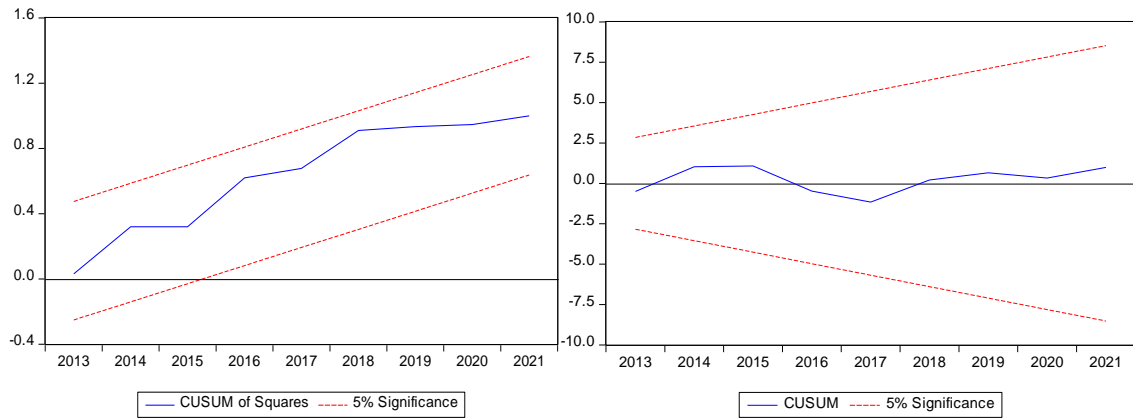
لاختبار ثبات المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج $ARDL(4, 4, 4, 3)$ أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلية حاصل، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة، وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، وذلك لوجود الشكل البياني داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5٪، الموضحين في الشكلين التاليين:

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الشكل (02-07): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات

البواقي



المصدر: مخرجات Eviews v 10

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا الإجابة على إشكالية بحثنا بوجود أثر لكل من للنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بحيث تم التوصل إلى مايلي:

- ❖ تقدير نموذج (3, 4, 4, 4) ARDL والذي كان معنويا ، وقد تم بهذا النموذج تفسير 99% من التغير الحاصل في النفقات إلى المتغيرات المفسرة (النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، معدل البطالة) في النموذج.
- ❖ وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، البطالة والتضخم بينما النمو الاقتصادي لم يكن له الأثر على النفقات العمومية .
- ❖ وجود علاقة قصيرة الأجل بدلالة سالبية معامل تصحيح الخطأ ومعنويته.
- ❖ العودة للوضع التوازني في النفقات العمومية يستغرق ما يفوق السنة ب40 يوما.
- ❖ قبول النموذج المقدر لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات لخلوه من جميع المشاكل القياسية.

الخاتمة

تلجأ الكثير من الحكومات للنفقات العامة باعتبارها أداة هامة تستخدمها من أجل تحقيق الدور المنوط لها في مختلف المجالات، فيرسم وتطبيق سياساتها الاقتصادية، هذه السياسية التي لها آثارا مهمة على الاقتصاديات الوطنية، والتي تختلف آثارها حسب طبيعة هذه السياسة المطبقة، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية التي يتم فيها تطبيق هذه السياسة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي سعت جاهدة إلى التأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وفق مرحلتين فخلال تسعينات القرن الماضي وندرة الجباية العامة لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية المانحة خاصة صندوق النقد الدولي شهدت خلالها الجزائر مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق ما بين 1989 - 2000 بانتهاج سياسة إصلاحية جديدة برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي، وبرامج التعديل الهيكلي ثم مرحلة جديدة وذلك تحسن الإيرادات الجبائية بداية من سنة 2001 إلى غاية 2014، حيث ضخت الجزائر أكثر من 1000 مليار دولار من خلال مجموعة من البرامج الاقتصادية ووفق سياسة انفاقية ومن منظور كينزي وقد ترجمت هذه السياسة الانفاقية في مجموعة من البرامج الاقتصادية كان أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو، وأخيرا البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبعد الأزمة النفطية، وبعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 سعت الجزائر إلى تغيير سياستها الانفاقية وانتهاج سياسة جديدة عرفت بنموذج النمو الاقتصادي في عام 2017.

وقد سعت الدراسة إلى إبراز أثر سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في النمو الاقتصادي، و البطالة، و التضخم على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، و ذلك بمعالجة هذا الموضوع من شقيه النظري بالتطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالنفقات العمومية وأنواعها وتقسيماتها، والتطرق للمتغيرات الأخرى (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) بالتعريفات وكل الجوانب المحيطة بها، بينما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بقياس أثر كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم على النفقات العمومية من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

إن التحكم في الإنفاق العام في الجزائر أو غيرها من الدول المدروسة لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

مرت سياسة الإنفاق العام بعدة مراحل إذ كانت هذه المراحل متماشية مع القدر الذي يمكن أن تؤثر فيه الدولة في حياة الشعوب، باعتبارها أداة هامة بيد الدولة، فبعد أن كانت بعيدة كل البعد عن النشاط الاقتصادي متخذة بذلك مبدأ الحياد نظرا للأفكار السائدة آنذاك، أصبحت تدريجيا تظهر للعيان حتى صارت الدول لا تستطيع الاستغناء عنها لا وبل تعتبرها الحل الأمثل الأكثر فاعلية لتحقيق التطور على كافة الأصعدة.

مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي كان لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كالمبرمجين، إذ أن الهدف من التوسع في الإنفاق هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي، لذا فرغم المبالغ الضخمة المسخرة للإنفاق العام إلى أنها لم تذرا لعوائد والفعالية المطلوبة منها.

تميزت السياسة الاتفاقية في الجزائر بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلات خلال فترة الدراسة سواء نفقات التجهيز أو نفقات التسيير، حيث انتقلت من 5.136 مليار دج سنة 1990 إلى 07.6662 مليار دج أي تضاعفت بـ 48 مرة، و هذا راجع لتوسيع نشاط الدولة من خلال تطبيق إصلاحات الاقتصادية و البرامج الاستثمارية ذات طابع عمومي.

ومن خلال الدراسة القياسية فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- ❖ تقدير نموذج $ARDL(4, 4, 4, 3)$ ومن خلال هذا الأخير تم التوصل إلى التغير الخاص في النفقات العمومية في الجزائر يتم إرجاعه إلى المتغيرات المدروسة (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) بنسبة 99%، بينما التأثير الباقي فهو يرجع لمتغيرات غير مدروسة، ونفسر هذه النسبة بأهمية هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاديات على غرار الاقتصاد الوطني فإن السياسة المالية والتي تعتبر النفقات العمومية من بين وسائلها تهدف دائما لإحداث الأثر المطلوب في هذه المؤشرات الاقتصادية المهمة.
- ❖ وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين كل من النفقات العمومية، النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.
- ❖ وجود أثر معنوي لكل من التضخم والبطالة في المدى الطويل على النفقات العمومية، بينما النمو الاقتصادي لم يؤثر على النفقات العمومية في المدى الطويل. وهذا يؤكد صحة عدم فعالية السياسة المالية التوسعية في تحقيق الأهداف المرجوة. فإذا عاينا هيكل الاقتصاد الجزائري نجد أن هذا الأخير يعاني من خلل هيكلي. فزيادة الطلب من خلال السياسة المالية التوسعية لم يقابله زيادة في الإنتاج، بل إن امتصاص هذا الطلب تم على حساب القطاع الخارجي (زيادة الواردات)
- ❖ وجود أثر سلبي للتضخم على النفقات العمومية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية بحيث أنه كلما زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم بنسبة 25%. وهذا منطقي في ظل الاقتصاد الجزائري فالتأثير هنا تأثير غير مباشر حيث تساهم معدلات التضخم في انهيار القدرة الشرائية مما يرفع من أسعار السلع ويزيد من الكتلة النقدية والنتيجة زيادة في الإنفاق العام زيادة ظاهرية غير منفعية وهذا ما تعيشه الجزائر حاليا وسبق أن عاشته سنة 2008 و2009 حيث أدت الزيادة في الأجور النقدية وعلى مدى واسع لجميع شرائح المجتمع إلى زيادة الطلب وزيادة الكتلة النقدية ومن ثم زيادة الإنفاق العام إلى أن ذلك صاحبه زيادة في الأسعار ومعدل التضخم الذي بلغ سنة 2012 نسبة 8.89%. وبالتالي تأكلت الزيادة المسجلة في الأجور وكان التأثير عكسي للتضخم على الإنفاق العام الذي زاد ظاهريا دون زيادة حقيقية تترجم في تحسن مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدلات الرفاهية والمشاريع، كما أن قيمة الثابت موجبة، وهي تمثل قيمة الإنفاق العام عند انعدام المتغيرات الأخرى.

❖ وجود علاقة عكسية بين النفقات العمومية ومعدلات البطالة، وهو أيضا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالنظر للدالة المقدرة فإنه كلما زادت النفقات بوحدة واحدة انخفضت معدلات البطالة ب 38%. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية بفعالية الإنفاق الحكومي في امتصاص البطالة خصوصا في السنوات الأخيرة العي عرفت العديد من الإصلاحات والقرارات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الداخلي وأصحاب المشاريع والمؤسسات التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض نسب البطالة بالإضافة إلى العديد من المناصب المالية المفتوحة للتوظيف مؤخرًا.

❖ وجود علاقة قصيرة الأجل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.

❖ معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجوع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السالبة العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل ومعنوي (غير معدوم) فالنسبة 89.38% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)، ووحدة الزمن هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في النفقات العامة من المدى القصير إلى المدى الطويل هو أكثر من سنة بأربعين يوما ($1.118 = 0.8938/1$) كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائيا فالقيمة المحسوبة لـ t بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة؛

❖ جودة النموذج المستخدم في التحليل نظرا لخلوه من المشاكل القياسية وذلك باستخدام كل من اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار اختلاف التباين للأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بالإضافة إلى اختبار ثبات النموذج.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ❖ العمل على التحكم في سياسة الإنفاق في إطار ما يعرف بترشيد الإنفاق بما يحقق الأهداف المرجوة منها بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة بهدف تنشيط العرض، وذلك لتحقيق نمو اقتصادي.
- ❖ إعادة النظر في سياسة الدعم لمختلف فئات المجتمع تدريجيا وإعادة ضبطها مع الوظيفة والحالة الاجتماعية والاقتصادية لمختلف طبقات المجتمع، خاصة سكان المناطق الريفية والصحراوية.
- ❖ مراقبة المسار المالي و كيفية تنفيذ الإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، و هذا ما يسمح بزيادة الشفافية، كما ينبغي ترشيد الإنفاق العام بانتهاج سياسة إنفاقية مدروسة يراعى فيها حجم و طبيعة و توقيت هذا الإنفاق.
- ❖ يجب التركيز على اجتذاب الاستثمارات من حيث النوع لا من حيث النوع، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها وتحسين كفاءة و فاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الفلاحي والقطاع الزراعي. وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ❖ دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا والحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.
- ❖ إعادة النظر في النفقات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة، وذلك من خلال العمل على جعل هذا الدعم يذهب لمستحقيه.
- ❖ تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قطاعا واعد لتحقيق الاكتفاء الوطني في بعض المنتجات بالإضافة إلى دوره البارز في خلق منصب شغل.

- ❖ تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر للدخل خارج قطاع المحروقات الحساس اتجاه التغيرات الخارجية والصدمات العالمية.
 - ❖ وضع الرقابة على المستوى العام للأسعار خاصة المنتجات الاستهلاكية.
 - آفاق الدراسة: بناء على النتائج المتوصل إليها والاقتراحات الموصى بها يمكن اقتراح بعض المواضيع للدراسة في بحوث لاحقة كالتالي:
 - ❖ استدامة النفقات العامة وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.
 - ❖ تحفيز الإيرادات العمومية لاستدامة النفقات العمومية في الدول النفطية في ظل الأزمات الحالية.
 - ❖ محددات معدل البطالة في الجزائر.
 - ❖ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر.
 - ❖ إستراتيجية الجزائر الاتفاقية الجديدة في ظل الأزمات الدولية المعاصرة
 - ❖ دراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم.
- وتبقى دراستنا محاولة جادة لدراسة موضوع النفقات العمومية وأثر بعض المتغيرات الاقتصادية عليها، ولبنة في طريق دراسات لاحقة تثري الموضوع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-باللغة العربية:

1. سلامى ، أ. (العدد2015،17).العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013.مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.52 ,
2. أسامة الفولي، و محمود شهاب مجدي. (2000). أساسيات الاقتصاد السياسي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
3. إسماعيل ،& ،مدياني ،م.(المجلد 12،العدد 05 ،2020).أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية . 5مجلة آفاق علمية.576-597 ,
4. الأشقر ، أ. (ط2002،01).الاقتصاد الكلي .الاردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع .
5. الزيادة ،ك.(العدد 15،2014).تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق .مجلة جامعة أهل البيت.
6. المصلح ،خ.(الطبعة الأولى، 2009).التضخم النقدي في الفقه الاسلامي .السعودية :دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
7. أمين ،س.(ط1978،02).التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف.بيروت :دار خلدون.
8. حلاوة ،ه .(2015) .الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي.عمان :دار أمجد للنشر والتوزيع.
9. حميد عزري ، و رابح خوني. (المجلد 11 العدد: 02 (2018)). قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 197 - 184.
10. عامر ،و .م .(2010) .السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي .مصر :الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
11. عبد الحميد ،ع .(2007) .اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات).الاسكندرية -مصر :الدار الجامعية.

قائمة المراجع

12. عثمان، س. ع. (2008). *المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
13. عرفي، م. & شني، ع. (2020). المجلد 8، العدد 3. أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018 محاولة تقييم حسب مقاربة Scully . *مجلة التنظيم والعمل*، 97،
14. عوض الله، ز. & الفولي، م. أ. (2003). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت - لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية.
15. كرم، س. & بقبق، ل. أ. (المجلد 05، العدد 01، 2019). العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية للفترة 1990-2016 *مجلة البشائر الاقتصادية*، 168،
16. كنعان، ع. الطبعة الأولى (2012). *النقود والصيرفة والسياسة النقدية*. لبنان : دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.
17. مجلخ، س. & وليد، ب. (العدد 04، 2017). دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2016-1970 . *REVUE LAREIID*.
18. واسمون، ب. ط. (1989، 01). *أصول الاقتصاد الكلي*. لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
19. يعلى، م. أ. & أبو العلاء، بي. (2003). *المالية العامة، الجزائر. الجزائر*: دار العلوم .
20. غيده، فله، د. غيده فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان (s.d.). 2018.
21. الخصاونة، ص. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع.
22. الرماني، ز. ب. ط. (01، 2001). *البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي*. الرياض : دار طويق للنشر والتوزيع.
23. العبيدي، س. ع. (2011). *اقتصاديات المالية العامة*. الأردن : دار نجلة ناشرون وموزعون.

قائمة المراجع

24. الوادي م. ح. & عزام، ز. أ. (2007). *مبادئ المالية العامة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
25. الوادي م. (ط2013، 01). *مبادئ علم الاقتصاد*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
26. الوزني، خ. و. & الرفاعي، أ. ح. (ط2002، 02). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
27. براق، ع. & بركان، أ. (المجلد 7، العدد 08، 2017). *ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها*. مجلة الإبداع.
28. بلعباس، ر. & زكان، أ. (15-16 نوفمبر 2015). *العلاقة بين الانفاق العام والبطالة -دراسة قياسية لحالة الجزائر . (1973-2008) -مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*. (p. 5) الجزائر: جامعة المسيلة.
29. بلعزوز، ب. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسة النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
30. بلوناس، ع. (2005). *اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية .الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
31. بن عزة، م. (2015/2014). *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف -حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة تلمسان.
32. بودحوش، ع. & مصطفى، ي. (العدد 0، 2019). *أثر زيادة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية خلال 2000-2014*. مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير.
33. بوطيب، & غزالي، ع. (المجلد 12، العدد 02، 2019). *أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL*. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية .

34. حمدي، ع. (2007). *السياسات المالية والنقدية*. مصر: الدار الجامعية .
35. خليل، إ.إ. (المجلد 04، العدد 2012، 01). آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة . 2005-2011 *لمجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*
36. داداي عدون، ن. &، العايب، ع. (2010). *البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
37. دحماني، م. أ. (2013/2012). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : إقتصاد التنمية *إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل*. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.
38. دنان، ر. (2016-2015). أطروحة دكتوراه في علوم التسيير *ترشيد الإنفاق العام ضمن سياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية-دراسة حالة الجزائر (1990-2014)* كلية العلوم الاقتصادي والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر. 03
39. ذهب، م. أ. (2015-2014). مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص اقتصاد عمومي *دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حمة لخضر.
40. رحيم، ح. (ح). العدد 2013، (61) *سياسات التشغيل في الجزائر - تحليل وتقييم*. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
41. ركازي، م. (2014). مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي *العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012)*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بومرداس، الجزائر: جامعة محمد بوقرة.
42. رماش، أ. و. &، فرحات، س. ز. (المجلد 07، العدد 02، أبريل 2012). أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع. *ARDL* مجلة مجاميع المعرفة. 247،

43. زهير، أ، &، خطيب، خ. (1997). *المالية العامة*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
44. سليم مجلخ، و بشيشي وليد. (العدد 04، 2017). دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016. *revue Lareiid*.
45. سليمان، ف. (2017). مذكرة ماستر في الاقتصاد الكمي. دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك - حالة الجزائر. (1970/2012)
46. شحادة، خ.، خطيب، أ، &، شامية، ز. (ط4، 2012). *أسس المالية العامة*. الاردن: دار وائل للنشر .
47. طاقة، م، &، العزاوي، ه. (2007). *اقتصاديات المالية العامة*. الاردن: دار المسيرة.
48. طالب، أ. ج. (2015). تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للمدة 1980-2012. مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية.
49. عافر، و. ع. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
50. عامر، ب. أ. (2010). *نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم*. عمان: دار الفرائس للنشر والتوزيع.
51. عبد الله، ع. ج. (ط9، 1999، 02). *النفود والمصارف*. عمان - الأردن: دار مجلادي للنشر.
52. عدلي ناشد، س. (2000). *الوجيز في المالية العامة*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
53. عزري، ح، &، خوني، ر. (المجلد 11، العدد 2018، 02)، قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*. 184-197،
54. عقون، أ. (2016/2015). مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي. أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014) كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أم البواقي.

قائمة المراجع

55. قدي ,ع .(2003) .المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية:دراسة تقييمية.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
- 56.قمومية ,س .(2017) .رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي .تلمسان، الجزائر : النشر الجامعي الجديد.
- 57.كريمة ,ت.(العدد02،2017)أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2014-2001مجلة معارف.
- 58.لمين ,ب .(2015-2016) .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .ترشيح الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع الإشارة إلى واقع الجزائر .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر :جامعة الجزائر.
- 59.مجلخ ,س& ,وليد ,ب.(العدد04،2017).دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة -2016 1970 . *revue de Laeiid*.
- 60.محزري ,م .ع.(ط2005،02)،اقتصاديات المالية العامة.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
- 61.محمد عوض طالب .(2004) .مدخل إلى الاقتصاد الكلي .عمان :معهد الدراسات المصرفية.
- 62.مقراني ,ح.(المجلد 20،العدد01ديسمبر2020).العلاقة بين النفقات العامة بصنفيها والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة للفترة (1970 -2018).مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 61-75 ,
- 63.مقراني ,م.(المجلد20،العدد 01،2020).العلاقة بين النفقات العامة بصنفيها والنمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة للفترة (1970-2018)مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- 64.مقراني ,ح .(2014-2015) .رسالة ماجستير غير منشورة ،شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي .أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر .(1988-2012)الجزائر : جامعة بومرداس .

65. هزرشي , ط. (2011). دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد والاقتصاد الوضعي. الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي. الجزائر: جامعة الجزائر.
66. هوارى , ع, و.وقاسم , ح.(12-13 ديسمبر 2013).السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها .مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات.الجزائر :جامعة سوق أهراس.
67. هوشيار , م. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي .عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع.
68. يعلي , م. ا. (2003). المالية العامة.الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع.

2-باللغات الأجنبية:

1. André, R., & Delorme, C. (1983). L'état et l'économie Seuil . paris: economica.
2. Aschauer, D. (32(2),1989). Is public expenditure productive. journal of monetary economics, 177-200.
3. Amadi Kingsley Wobilor, Egbulonu Kelechukwu Godslove, Effect Of Fiscal Policy On Un employment In The Nigerian Economy, International Journal of Innovative Finance and Economics Research , N03, vol 04, USA, July-Sept 2016
4. Barro, R. (1999). Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth. Journal of polical economy, 103- S 125.
5. Bousserelle, E. (2000). Dynamique économique -Croissance, crises, cycles. paris: Gualion éditeur.
6. COSIMO MAGAZZINO, THE NEXUS BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND INFLATION IN THE MEDITERRANEAN COUNTRIES, MPRA Paper No. 28493, Jan 2011.
7. Dellemotte, J. (44,04,2009). La main invisible, d'Adam Smith: pour en finir avec les idées reçues. L'économie politique, 28.

8. David Laibson et autres, Macro economics, Global Editions, Pearson Education, USA, 2016
9. Jongchan Lee and others, Study of the Relationship between Government Expenditures and Economic Growth for China and Korea Sustainability Journal, N11, vol6344, November 2019
10. Halil Tunali, (2010), The Analysis of Unemployment in Turkey: Some Empirical Evidence Using Co-integration Test, European Journal of Social Sciences – Volume 18, Number 1
11. Lamartina, S., & Zaghin, A. (2010). Increasing Public Expenditure : Wagner's Law in OECD Countries . German Economic Review , 149-164.
12. Mohammed Abdullah Aljibrin. (2012), Labor Demand and Economic Growth in Saudi Arabia, American Journal of Business and Management, Vol. 1, No. 4, 2012.
13. Robert, J., J. (2004). economic growth. London : 2nd édition. The MIT press, Cambridge.
14. Sinclair, P. (1987). Unemployment: Economic theory and evidence. UK: Oxford.
15. Shu Chen Chang, (2007), The interactions among foreign direct investment, economic growth, degree of openness and unemployment in Taiwan, Applied Economics, 2007, 39
16. Obab Jaouad, J., Y. (2016). L'impact des dépenses publiques sur la croissance économique au Maroc : Application de l'approche ARDL. International Journal of Innovation and Applied Studies.
17. Stefanie, G., & Juan, C., R. (2017). An analysis of the contribution of public expenditure to economic growth and fiscal multipliers in Mexico, Central America and Dominican Republic, 1990-2015. ECLAC – Studies and Perspectives series.
18. Wautabouna, O. (2017). Impact of public expenditure on economic growth in West African countries : A re-examination. African Economic Research Consortium, Nairobi.

الملاحق

قاعدة البيانات:

السنوات	النمو الاقتصادي (مليار دينار)	النفقات العمومية(مليار دينار)	معدل البطالة	معدل التضخم
1990	8627.094999999999	136.5	22,4899998	16,6525344
1991	8696.111999999999	212.1	20,6000004	25,8863869
1992	8591.758	420.131	24,3799992	31,6696619
1993	8746.41	476.627	26,2299995	20,5403261
1994	8562.736000000001	566.329	27,7399998	29,0476561
1995	8485.671	759.617	31,8400002	29,7796265
1996	8808.126	724.609	28,5310001	18,6790759
1997	9169.259	845.196	25,4300003	5,73352275
1998	9270.120999999999	875.429	26,6620007	4,95016164
1999	9742.897999999999	961.682	28,302	2,64551113
2000	10054.671	1178.122	29,7700005	0,33916319
2001	10436.748	1321.028	27,2999992	4,22598835
2002	10749.851	1550.646	25,8999996	1,41830192
2003	11351.842	1639.265	23,7199993	4,26895396
2004	12169.175	1888.93	17,6499996	3,9618003
2005	12692.244	2052.037	15,2700005	1,38244657
2006	13441.304	2453.014	12,2700005	2,31149919
2007	13669.806	3108.669	13,79	3,67899575
2008	14134.58	4191.053	11,3299999	4,85859063

الملاحق

5,73706036	10,1599998	4246.334	14473.81	2009
3,91106196	9,96000004	4466.939999999999	14705.39	2010
4,52421151	9,96000004	5731.752	15234.785	2011
8,89145091	10,9700003	7058.1	15676.593	2012

المصدر: موقع البنك الدولي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى تقدير نموذج (3, 4, 4, 4) ARDL حيث أن 99% من التغير الحاصل في النفقات العمومية يرجع إلى المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج، كما تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بحيث تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العمومية ومعدلات البطالة فكلما زادت النفقات بوحدة واحدة انخفضت معدلات البطالة ب 38%، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العمومية والتضخم بنسبة 25%، بينما النمو الاقتصادي لم يكن له الأثر على النفقات العمومية، وهذا يؤكد صحة عدم فعالية السياسة المالية التوسعية في تحقيق الأهداف المرجوة. كما تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة بدليل سالبية ومعنوية معامل تصحيح الخطأ.

الكلمات المفتاحية: نفقات عمومية، نمو اقتصادي، تضخم، بطالة، نموذج (ARDL)

Sommaire:

L'étude vise à mesurer l'impact de certaines variables économiques (croissance économique, inflation et chômage) sur les dépenses publiques en Algérie au cours de la période (1990-2021), en utilisant le modèle Auto Régressifs à retards Échelonnés (ARDL) L'étude a abouti à une estimation du modèle ARDL (4, 4, 4, 3). Comme 99 % de la variation des dépenses publiques est due aux variables économiques incluses dans le modèle, et qu'une relation à long terme a été trouvée entre les variables, de sorte qu'une relation inverse a été trouvée entre les dépenses publiques et les taux de chômage. Chaque fois que les dépenses augmentaient d'une unité, les taux de chômage diminuaient de 38 %, en plus d'une relation inverse entre les dépenses publiques et l'inflation de 25 %, tandis que la croissance économique n'avait aucun effet sur les dépenses publiques, ce qui confirme la validité de l'inefficacité de la politique expansionniste. politique budgétaire dans la réalisation des objectifs souhaités. Il a également été constaté qu'il existe une relation d'équilibre à court terme entre les variables de l'étude.

Preuve d'un coefficient de correction d'erreur négatif et significatif

Mots clés : dépenses publiques, croissance économique, inflation, chômage, modèle (ARDL)

Abstract:

The study aims to measure the impact of some economic variables (economic growth, inflation and unemployment) on public expenditures in Algeria during the period (1990-2021), using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). The study reached an estimate of the ARDL model (4, 4, 4, 3). As 99% of the change in public expenditures is due to the economic variables included in the model, and a long-term relationship was found between the variables so that an inverse relationship was found between public expenditures and unemployment. whenever time spending increased by one unit, unemployment rates fell by 38%, in addition to an inverse relationship between public expenditures and inflation at 25%, while the Economic growth had no effect on public expenditures, and this confirms the validity of the ineffectiveness of the expansionary fiscal policy in achieving the desired goals. It was also found that there is a short-term equilibrium relationship between Study variables Evidence of negative and significant error correction coefficient.

Keywords: public expenditures, economic growth, inflation, unemployment, (ARDL) model